الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/34/649
8 November 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٥٥ (ح) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة

اضفاء طابع اللامركزية على أنشطة اقتصادية واجتماعية بايكالها الى اللجان الاقليمية وتعزيز هذه اللجان

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٥

الجزء الاول ـ تحويل الأنشطة والموارد من ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية

أولا ـ الاجراءات ٦

ثانيا ـ المقترحات البرنامجية

ألف ـ الجوانب الاقليمية للدراسات الاستقصائية الاقتصادية وما يتصل بها من تقارير ٧

١ ـ تعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية لاوروبا على تحليل اقتصادات أوروبا الشرقية ٧

Digitized by UN Library Geneva

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢ - تعزيز الاعمال المتعلقة بالدراسة الاقتصادية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ٨

٣ - التكيفات ذات الصلة في نشاط ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ٩

باء - التنمية الريفية

١ - تعزيز عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بالتنمية الريفية ١٠

٢ - التعديلات ذات الصلة في نشاط ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ١١

جيم - التنمية الاجتماعية

١ - تعزيز عمل اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية ١٢

٢ - التعديلات ذات الصلة في نشاط ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ١٣

دال - السكان

١ - تعزيز العمل في مجال السكان في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٤

٢ - التعديلات ذات الصلة في نشاط ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ١٥

الجزء الثاني - تحقيق اللامركزية بنقل أنشطة وموارد من ادارة التعاون التقني من أجل التنمية الى اللجان الاقليمية

أولا - مقدمة ١٥

ثانيا - اقتراحات اللجان الاقليمية

ألف - تعزيز العمل في مجال الموارد المائية في اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .. ١٦

أول

Digitized by UN Library Geneva

المحتويات (تابع)

الصفحة

باء - تعزيز العمل في مجال النقل في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ١٧

جيم - تعزيز العمل في مجال الادارة المالية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ١٨

دال - تعزيز العمل في مجال الادارة العامة والمالية العامة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ١٩

ثالثا - التعديلات ذات الصلة في نشاط ادارة التعاون التقني من أجل التنمية ... ٢٠

الجزء الثالث - اضفاء طابع اللامركزية على توزيع الأنشطة والموارد الآتية من وحدات تنظيمية أخرى

أولا - المستوطنات البشرية ٢١

ثانيا - الشركات عبر الوطنية ٢١

ثالثا - البرامج الأخرى ٢٢

الجزء الرابع - زيادة تعزيز المجالات التي لها الأولوية لدى اللجان الاقليمية

أولا - ولايات لزيادة تعزيز اللجان الاقليمية ٢٢

ثانيا - المقترحات البرنامجية للجان الاقليمية

ألف - اللجنة الاقتصادية لافريقيا ٢٥

١ - التنسيق على الأصعدة دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية، بما في ذلك تعزيز التعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ٢٥

٢ - مسؤوليات الوكالات المنفذة ٢٨

٣ - الاشتراك في عمليات تقرير السياسة العالمية ٢٨

باء - اللجنة الاقتصادية لأوروبا ٢٨

Digitized by UN Library Geneva

المحتويات (تابع)

الصفحة

جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

١ - تخطيط وتنسيق البرامج ٣١

٢ - الأنشطة التشغيلية ٣١

دال - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

١ - اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات ٣٢

٢ - النقل ٣٣

٣ - تخطيط البرامج والتنسيق ٣٦

هاء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - قضايا التنمية وسياساتها ٣٧

٢ - التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ٣٨

٣ - البرمجة والتنسيق ٣٨

Digitized by UN Library Geneva

مقدمـــة

١ - ان الاحكام ذات الصلة في الفرع "رابعا" من مرفق قرار الجمعية العام ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ بشأن هياكل التعاون الاقليمي والاقاليمي ، وأحكام الفرع "خامسا" من قرار الجمعية العامة ٣٣/٢٠٢ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ الذى تضمن رجاء الى الامين العام أن يشرع بسرعة في وضع وتطبيق التدابير الخاصة باضفاء طابع اللامركزية على أنشطة معينة بايكالها الى اللجان الاقليمية ، توفر الاطار اللازم لتعزيز اللجان الاقليمية واضفاء اللامركزية على أنشطة يضطلع بها الآن في المقر وذلك بايكالها الى هذه اللجان . ووفقا لاحكام هذين القرارين ، تشمل المقترحات الواردة في هذه الورقة البحث والتحليل وكذلك الدعم الفني لأنشطة التعاون التقني وادارة هذه الأنشطة .

٢ - وقد نوقشت هذه المسائل في اجتماع الأمناء التنفيذيين للجان الاقليمية الذى عقد في الرباط خلال الفترة من ١٨ الى ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٩ . وعقد اجتماع تقني في نيويورك في ٤ و ٥ أيار/مايو ١٩٧٩ درست فيه مجالات وأنواع الانشطة التي يسهل اخضاعها لنمط محسن من التوزيع بين المقر واللجان الاقليمية أو التي تحتاج الى مثل هذا النمط المحسن . وفي الاجتماع التالي للأمناء التنفيذيين الذى عقد في ١٠ و ١١ تموز/يوليه في جنيف ، كان هناك اتفاق على ضرورة البدء في اضفاء طابع اللامركزية أولا وعلى أساس الأولوية في ميادين نشاط معينة هي المياه ، والنقل ، والادارة العامة ، والتنمية الريفية ، والتنمية الاجتماعية ، والسكان ، والدراسات الاستقصائية الاقتصادية العالمية . غير أنه لوحظ أنه قد تلزم في مجالات برنامجية معينة مثل المياه والنقل اعادة النظر في الصلاحيات التشريعية الحالية تبعا لذلك . وقدم الامين العام الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي تقريرا عن التقدم المحرز في اطار البند ٧ من جدول أعمال دورته العادية الثانية لعام ١٩٧٩ (E/1979/76).

٣ - وقد اتخذت بالفعل ، في اطار قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، تدابير لاضفاء طابع اللامركزية على مسؤوليات الادارة والدعم التقني فيما يتعلق بالانشطة التنفيذية وذلك بايكالها الى اللجان الاقليمية بالنسبة لتلك الفئات من المشاريع المحددة في الفقرة ٢٣ من الفرع "رابعا" من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ . وبالاضافة الى ممارسة اعادة التوزيع المتصلة بالمشاريع دون الاقليمية والاقليمية ، يجرى حاليا في ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية وضع اطار شامل لعلاقات العمل والتعاون في المستقبل بين المقر واللجان الاقليمية ، مع التشديد بصفة خاصة على تعزيز قدرة اللجان الاقليمية على انجاز البرامج والمشاريع في ميدان الانشطة التنفيذية بطريقة مخططة ومنظمة ومتناسقة بحيث تخدم أولا وعلى أفضل وجه مصالح البلدان المستفيدة وتصون أيضا ترابط العناصر العالمية للمساعدة الانمائية في منظومة الأمم المتحدة بوصفها متميزة عن العناصر الاقليمية . وترد التدابير التي تم اتخاذها بالفعل أو المعتزم اتخاذها في هذا الشأن في الجزء الثاني أدناه .

٤ - وقد دعا المجلس الاقتصادى والاجتماعي الامين العام ، في جملة أمور، في قراره ١٩٧٩/٦٤ ، بعد أن نظر في هذا التقرير ، الى الاسراع باضفاء طابع اللامركزية على الأنشطة ، بما في

Digitized by UN Library Geneva

ذلك اعادة توزيع الموارد اللازمة والمناسبة في المجالات البرنامجية ذات الأولوية التي تم تحديدها في اجتماعات الامناء التنفيذيين وتقديم تقرير عن النتائج الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين ؛ ورحب باعتزام الامين العام تقديم بيان شامل الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين عن الآثار الادارية والمالية لاحكام قراري الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ و ٣٣/٢٠٢ ، اللذين يطالب فيهما باضفاء الطابع اللامركزي وبتعزيز اللجان الاقليمية ؛ ودعا لجنة البرنامج والتنسيق الى القيام في دورتها العشرين باجراء استعراض كامل لمسائل السياسة والبرنامج المتعلقة بتوزيع المهام والمسؤوليات بين اللجان الاقليمية وغيرها من الوحدات والبرامج والاجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة استعدادا ، في جملة أمور ، لاعداد الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل التاليتين ، وبتقديم تقرير عن ذلك الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والى الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ .

٥ - وتشكل المقترحات الواردة في هذا التقرير أول مرحلة من مراحل اضفاء طابع اللامركزية والتعزيز بينما يشكل الاستعراض الذي سيتم داخل لجنة البرنامج والتنسيق مرحلة ثانية .

الجزء الأول - تحويل الأنشطة والموارد من ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية

أولا - الاجراءات

٦ - رأى الأمناء التنفيذيون أثناء تناولهم لعملية اضفاء طابع اللامركزية ، في اجتماعهم الذي عقد في جنيف ، أن من المفيد التفريق بين مسألة اعادة توزيع الموارد بنقلها من المقر الى اللجان الاقليمية من جهة ، والمسألة العامة المتعلقة بالتحسين التدريجي في توزيع الاختصاصات والمهام بين الكيانات الاقليمية والعالمية من جهة أخرى . وفيما يتعلق باعادة توزيع الموارد بنقلها من المقر الى اللجان الاقليمية ، يقترح الامين العام كتدبير فوري ، تمشيا مع استعراض أولي للمجالات البرنامجية المذكورة أعلاه ، ومع مراعاة أشد الاحتياجات الحاحا التي أعربت عنها اللجان في الاجتماعات التقنية ، نقل خمس وظائف من ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية ، بمعدل وظيفة واحدة لكل لجنة منها . وتعرض أدناه حالات النقل هذه ، التي هي نتيجة للمناقشات التي دارت بين الادارة واللجان ، بوصفها مقترحات برنامجية مفصلة .

٧ - وقد أيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ضمنا ، باحاطته علما بتقرير اجتماع الأمناء التنفيذيين في الفقرة ١ من القرار ١٩٧٩/٦٤ ، هذا الاجراء بوصفه المرحلة الأولية لاضفاء طابع اللامركزية على أنشطة البحث التي سيتبعها استعراض مسائل السياسة والبرامج في الدورة العشرين للجنة البرنامج والتنسيق .

Digitized by UN Library Geneva

ثانيا - المقترحات البرنامجية

ألف - الجوانب الاقليمية للدراسات الاستقصائية الاقتصادية وما يتصل بها من تقارير

١ - تعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تحليل اقتصادات أوروبا الشرقية

٨ - اكتسبت اللجنة الاقتصادية لاوروبا تدريجيا قدرات على تحليل التطورات الاقتصادية في المنطقة ، وخاصة من حيث اتصالها بالعلاقات القائمة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . و " الدراسة الاقتصادية لأوروبا " "The Economic Survey of Europe" ، و " النشرة التجارية " "Trade Bulletin" (التي تتناول أساسا التجارة بين الشرق والغرب) مقبولتان عموما كمصدرين موثوق بهما للمعلومات عن التطورات الاقتصادية والتجارية في المنطقة .

٩ - وقد تم التسليم ، فيما اضطلع به من أعمال عالمية اقتصادية واسقاطية في الأمم المتحدة ، بأنه ينبغي أن يكون تحليل التطورات التي تحدث في البلدان المتقدمة النمو والعلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة جزءا لا يتجزأ من الدراسات والمناظير العالمية التي تهدف الى تعزيز تنمية البلدان النامية .

١٠ - ويمكن تعزيز قدرة اللجنة الاقتصادية لاوروبا الى حد كبير باضافة موظف واحد من الفئة الفنية متخصص في اقتصادات أوروبا الشرقية ، وسيزيد هذا الموظف من دعم الموظفين الحاليين المشتركين في تحليل هذه الاقتصادات ودورها داخل هذه المنطقة وفي العالم . وسيقوم هذا الموظف ، تحت الاشراف العام لرئيس فريق الاقتصادات المخططة مركزيا ، بما يلي :

(أ) الاشتراك في اعداد مشاريع البحث الرئيسية المتعلقة بالاتجاهات الاقتصادية في الاقتصادات المخططة مركزيا ؛

(ب) الاشتراك في اعداد " الدراسة الاقتصادية لأوروبا "The Economic Survey of Europe" فيما يتعلق خاصة بالقطاع الصناعي في الاقتصادات المخططة مركزيا ؛

(ج) العمل كخبير قطري لبلد أو بلدين من بلدان أوربا الشرقية مع تولي مهمة وضع تقارير قطرية دورية عن التطورات الاقتصادية العامة وتقارير قطرية عن المشاكل الخاصة التي قد تتطلبها أعمال الشعبة ؛

(د) الاسهام في جميع مشاريع البحث التي يلزم فيها قابلية المقارنة بين السلاسل الاحصائية لبلدان شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي .

Digitized by UN Library Geneva

٢- تعزيز الاعمال المتعلقة بالدراسة الاقتصادية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

١١ - تتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ للجنة الاقتصادية لغربي آسيا برنامجا فرعيا عنوانه " استعراض وتقييم الاتجاهات والتنبؤات الاقتصادية القصيرة الأجل" يتألف من عنصر برنامجي واحد عنوانه " الدراسة الاقتصادية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا". وقد أعرب عن أولوية هذا النشاط في قرار اللجنة ٤٨ (د-٤). ولم يكن من الممكن تنفيذ المقترحات المماثلة في الميزانيات البرنامجية السابقة بسبب قيود الميزانية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا هي اللجنة الاقليمية الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي لم يمكنها حتى الآن الشروع في اجراء دراسة اقتصادية سنوية لمنطقتها .

١٢ - وستنظم الدراسة الاقتصادية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في جزأين رئيسيين . وسيمثل الجزء الأول النشاط العادى السنوى المكرس لاستعراض ما حدث من تطور في الآونة الاخيرة وتحليله ، بينما سيكرس الجزء الثاني لدراسات متعمقة محددة عن مسائل حالية ذات أهمية خاصة لبلدان المنطقة .

١٣ - وسيتناول العنصر الاستعراضي من عنصرى الدراسة التطورات على مستويين . ونظرا لدرجة الانفتاح الكبيرة لاقتصادات المنطقة والاهتمامات المشتركة التي تتقاسمها مع غيرها من الاقتصادات والمناطق الأخرى النامية ، فان للتطورات التي تحدث على الصعيد الدولي آثارا هامة بالنسبة للمنطقة ؛ وستجرى دراسات موجزة للاطار الدولي الذى تحدث في داخله التطورات في المنطقة . وسيركز المستوى الثاني للاستعراض على التطورات التي تحدث على الصعيد القطرى وسيشكل عادة أساس هذا الجزء من المسح .

١٤ - تبلغ الموارد المطلوبة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ لاجراء الدراسة الاستقصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ٩٠١٠٠ دولار (١). ولن يكون ممكنا بهذا القدر من الموارد توجيه العناية الكافية الى بعض المسائل الاقليمية الهامة التي تثير اهتماما وقلقا عالميين . ومن شأن تعزيز هذا البرنامج الفرعي بموظف فني واحد أن يتيح اجراء دراسات عن هذه المسائل الاقليمية التي تثير اهتماما عالميا لنشرها في الدراسة الاستقصائية السنوية ولاستخدامها كمدخلات في الدراسات العالمية التي تجرى في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/34/6) ، الباب ١٤ ، الفقرة ١٤ - ١٥ ، البرنامج الفرعي ١ .

Digitized by UN Library Geneva

٣ - التكيفات ذات الصلة في نشاط ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

١٥ - تشكل عناصر البرامج الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ والمتصلة اتصالا مباشرا بمقترحات اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا جزءا من برنامج قضايا التنمية وسياساتها . وهذه العناصر هي :

١ - ١ طبيعة التغير الهيكلي في الاقتصاد العالمي وعملية التكيف المتبادل

الناتج : نشرة بحثية عن التغير الهيكلي في الاقتصاد العالمي وسياسات التكيف البديلة . و

٥ - ١ الأحوال الاقتصادية في العالم

الناتج : اصدار عددين من الدراسة السنوية التي تصدر بعنوان الأحوال الاقتصادية في العالم .

وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ ، طلب لهذين العنصرين من عناصر البرنامج ٢٥٢ شهرا من عمل موظفي الفئة الفنية تمول من الميزانية العادية .

١٦ - وتستخدم ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية مدخلات من اللجان الاقليمية لتحليل الاتجاهات في المدى المتوسط ، كما هي الحال في عنصر البرنامج ١ - ١ أعلاه ، حيث يعزز العمل المتعلق بأوروبا الشرقية بمدخلات تأتي من مصادر أخرى بينها اللجنة الاقتصادية لأوروبا . وكل تعزيز لقدرة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على التحليل في هذا المجال يتيح مزيدا من اعتماد مكتب البحوث الانمائية وتحليل السياسات على هذه اللجنة من شأنه ان يسهّل عمل المكتب . وتختلف درجة الاعتماد على المدخلات الآتية من اللجان الاقليمية في حالة التحليل القصير المدى ، كما هي الحال في البرنامج الفرعي ٥ - ١ وهو الدراسة الاستقصائية السنوية للأحوال الاقتصادية في العالم . وقد ورد في الفقرة ١١ أعلاه ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ليست بعد في وضع يسمح لها بأن تجرى دراسة استقصائية سنوية للأحوال الاقتصادية في المنطقة . وعندما تقوم هذه اللجنة بذلك ، وخاصة اذا تم تعزيزها على النحو المقترح ، فانها ستكون قادرة على الاسهام بمدخلات في الدراسة الاستقصائية للأحوال الاقتصادية في العالم وبذلك تسهم في عمل الادارة .

Digitized by UN Library Geneva

باء — التنمية الريفيـة

١ — تعزيز عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فيما يتعلق بالتنميـة الريفيـة

١٧ — يبلغ وباء الفقر في المناطق الريفية أقصاه في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (حيث يتركز ما يقدر بثلثي عدد من يعانون الفقر المطلق من سكان العالم في أربعة بلدان في هذه المنطقة وهي اندونيسيا وباكستان وبنغلاديش والهند) ، وكان هذا هو السبب في ان اللجنة اعتبرت البرنامج المتكامل للتنمية الريفية من البرامج ذات الأولويـة.

١٨ — وقد تم ، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ، الاضطلاع خلال ١٩٧٦—١٩٧٧ بالعمل الأساسي لجهد مشترك بين الوكالات في مجال التنمية الريفية ، وذلك وفقا للقرار ١٦١ (د—٣٢) الذى اتخذته اللجنة في ١٩٧٦. كما تم ، بالتشاور مع البلدان المعنية وبالتنسيق بين الوكالات ، اعداد خطة عمل عرضت للفحص ، على فريق خبراء حكومي دولي اجتمع في شباط/فبراير ١٩٧٧ ثم أقرّتها الحكومات فيما بعد . وقد حددت خطة العمل مجالات رئيسية معينة تقدم فيها منظومة الأمم المتحدة مساعداتها المنسقة ، تحت قيادة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، دعما للجهود الوطنية التي تبذل من أجل تخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية .

١٩ — وقد تمت اقامة الآليات اللازمة للعمل التعاوني بغرض تسهيل القيام بالعمليات على أساس مستمر . فعلى المستوى القطرى عينت كل حكومة موظفا رئيسيا مسؤولا عن وضع السياسات المتعلقة بالتنمية الريفية والتنسيق بين هذه السياسات كضابط اتصال وطني يكون على اتصال منتظم بالفريق المشترك بين الوكالات في بانكوك ويتولى الاتصالات الخاصة بالمشاورات التي تجرى بين البلدان نفسها . وعلى المستوى الاقليمي انشأت وكالات الأمم المتحدة المشتركة لجنة مشتركة بين الوكالات تعنى بالتنمية الريفية المتكاملة برئاسة الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وعضوية الرؤساء أو الممثلين الاقليميين بالوكالات الأخرى . وعلى مستوى الموظفين ، يعاون اللجنة اخصائيون منتدبون للعمل في قوة عمل مشتركة بين الوكالات يتوقع ان تجتمع على فترات أكثر تقاربا لوضع التفاصيل في اطار ما تضعه اللجنة من توجيهات عامة تتصل بالسياسات. وتتم الاتصالات على المستوى القطرى عادة عن طريق الممثل المقيم المعني لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وتتحمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مسؤولية توفير خدمات السكرتارية لكل من اللجنة المشتركة بين الوكالات وقوة العمل المشتركة بين الوكالات .

٢٠ — ونتيجة لهذه الأعمال التحضيرية ، التي أمكن القيام بها بتعبئة موارد خارجة عن الميزانية خصصت لهذا الغرض بالذات ، ستبدأ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٨٠ مشاريع للتنمية الريفية تنفذ في بلدان معينة أو تكون مشتركة بين عدد من البلدان .

Digitized by UN Library Geneva

٢١ - ومن شأن اضافة وظيفة من الفئة الفنية أن تتيح للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تطوير هذه المشاريع بحيث يمكنها ان توفّر المادة الأساسية المستمدة من حالات واقعية والتي يعتمد عليها في دراسة الترابط في السياسات الاجتماعية - الاقتصادية للتنمية الريفية والحضرية (٢) ، وهي الدراسة التي ستقوم بها ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية كجزء من برنامجها الخاص بقضايا التنمية وسياساتها .

٢٢ - وستنشأ الوظيفة الاضافية المطلوبة لبرنامج التنمية الريفية المتكاملة الذى تتولاه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في مكتب الأمين التنفيذى لهذه اللجنة . وستكون المهام المتوقعة من الموظف الفني الشاغل لهذه الوظيفة هي : (أ) مساعدة الأمين التنفيذى في جميع الأمور المتصلة بوضع وتنفيذ ورصد وتقييم البرنامج المشترك بين الوكالات والخاص بالتنمية الريفية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛ (ب) توفير الدعم الفني والخدمة للجنة الاقليمية المشتركة بين الوكالات ولقوة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية الريفية ؛ (ج) العمل كضابط اتصال بالبلدان الأعضاء وبالمنظمات العالمية فيما يتعلق ببرنامج التنمية الريفية في المنطقة ؛ (د) مساعدة الشعب الفنية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في اعداد وتنفيذ برنامج متكامل للتنمية الريفية له محور تركيز مشترك متفق عليه ويأخذ بعين الاعتبار أوجه التكامل والترابط بين القطاعات ؛ (هـ) القيام بما يعهد به اليه الأمين التنفيذى من وقت لآخر من المهام الأخرى المتصلة بالتنمية الريفية .

٢ - التعديلات ذات الصلة في نشاط ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

٢٣ - عمل ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية المتصل باقتراح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هو العنصر ٢ - ٣ من برنامج قضايا التنمية وسياساتها :

٢ - ٣ التنمية الريفية في اطار التنمية الشاملة

الناتج : دراسة الترابط في السياسات الاجتماعية - الاقتصادية للتنمية الريفية والحضرية ، بما في ذلك مركزة الأنشطة ، والهجرة الداخلية ، وسياسات التجارة والأسعار ، وانشاء الجمعيات التعاونية (١٩٨١) واجراء دراسات لمتابعة نتائج المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (١٩٨١) .

وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ ، مطلوب لهذا العنصر من عناصر البرنامج ٦٦ شهرا من عمل موظفي الفئة الفنية تمول من الميزانية العادية .

---

(٢) المرجع نفسه ، الباب ٦ ، الفقرة ٦ - ١٣ ، عنصر البرنامج ٢ - ٣ .

Digitized by UN Library Geneva

٢٤ - وقد أشير في الفقرة ٢١ أعلاه الى ان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تنوى أن تسهم اسهاما كبيرا في دراسات الحالات الافرادية اللازمة لدراسة الترابط ، وبذلك تسهّل عمل الادارة فيما يتعلق بهذا العنصر من عناصر البرنامج .

جيم - التنمية الاجتماعية

١ - تعزيز عمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية

٢٥ - لقد أصبح لدى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية القدرات اللازمة لتحليل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية تحليلا متكاملا . في الدورة الثامنة عشرة للجنة منحت حكومات المنطقة تأييدها الكامل لما بذل من أنشطة في المجال الاجتماعي . وقد طلب الى الأمانة العامة أن تشرع في اجراء دراسات في بعض مجالات التنمية الاجتماعية التي تحتاج الى مزيد من الايضاح أو تعزيز ما يجرى من دراسات في هذه المجالات . وتتفق هذه الطلبات التي تقدمت بها بلدان امريكا اللاتينية مع القرارات الأخيرة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي وللجمعية العامة (٣) ، وهي القرارات التي طلب فيها على التحديد جمع معلومات واعداد دراسات اساسية عن الخبرات الاقليمية في مجال التغيير الاجتماعي وسياسات التنمية الاجتماعية ، بما في ذلك مشاركة اللجان الاقليمية في مشكلة الادماج الكامل لجماعات معينة من السكان في عملية التنمية .

٢٦ - والى جانب هذه الالتزامات ، وافقت البلدان المشتركة في اللجنة على القرار ٣٨٦ (د-١٨) الذى أكدت فيه هذه البلدان ، في جملة أمور ، على فكرة ان النمو الاقتصادى في ذاته ليس شرطا كافيا لضمان التنمية الاجتماعية والبشرية الكاملة . فهذه التنمية تتطلب ادخال اصلاحات مؤسسية وسياسات ملائمة في اطار مفهوم عضوى متكامل لعملية التنمية . يضاف الى ذلك أن من الضرورى ضمان المشاركة الايجابية من جانب الجماعات المختلفة في المجتمع حتى يمكن ايجاد مجتمعات تنطوى على مزيد من العدل ويجد فيها البشر امكانيات أفضل لتنمية قدراتهم الكامنة الى أقصى حد ممكن .

---

(٣) قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٩/٢٤ بشأن السياسة الاجتماعية وتوزيع الدخل ؛ قرار الجمعية العامة ٣٣/١٩٣ بشأن الأعمال التحضيرية لاستراتيجية انمائية دولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛ قرار الجمعية العامة ٣٣/١٨٩ بشأن المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ؛ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٣٥ (المرفق) وقرار الجمعية العامة ٣٣/٧ وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٩/١٦ وثلاثتها تتناول مشاركة الشباب وسبل الاتصال به .

Digitized by UN Library Geneva

ويجب أن تكون التدابير المقترحة في اطار مفهوم عضوي متكامل للاستراتيجية الانمائية المقترحة . وتقترح اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، على وجه الخصوص ، تعزيز عملها المتعلق بما يلي :

(أ) الخبرة الوطنية في تخطيط التكامل الاجتماعي ؛

(ب) الأثر الاجتماعي للتدابير الانمائية الرئيسية على مجموعات معينة من السكان ؛

(ج) دور المؤسسات في تحقيق التكامل الاجتماعي للفئات المحرومة في المجتمع ؛

(د) خبرات البلدان المختلفة في تعبئة مشاركة الجماعات الهامشية والجماعات ذات الدخل المنخفض لتحقيق الأغراض الانمائية ؛

(هـ) السياسات المتعلقة بالعاملين من الشباب .

٢٧ - وقد سبقت الاشارة الى كل هذه التحليلات وكل هذه البحوث في الميدان الاجتماعي في التزامات شعبة التنمية الاجتماعية باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية كما وردت في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ (٤) .

٢٨ - على أن من غير المحتمل في الوقت الحاضر ان يعالج بالشمول المرغوب فيه ما التزمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية نتيجة لهذه الولايات الأخيرة بأن تجابهه من المشاكل ومن المسائل المتصلة بالسياسات ، وذلك بسبب القيود الشديدة المفروضة على الموارد في شعبة التنمية الاجتماعية . ويمكن تحقيق التعزيز المقترح أعلاه باضافة وظيفة واحدة من الفئة الفنية الى هذه الشعبة .

٢ - التعديلات ذات الصلة في نشاط ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

٢٩ - ستضيف مقترحات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية المذكورة أعلاه مدخلات جديدة الى العناصر ٤ - ١ و ٤ - ٢ و ٤ - ٤ من برنامج ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية الخاص بالتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية (٥) . وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ طلب لهذه العناصر الثلاثة من عناصر البرنامج ١٩٦ شهرا من عمل موظفي الفئة الفنية تمول من الميزانية العادية .

---

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/33/6/Rev.1) ، المجلد الرابع ، الفقرات من ٢٧ - ١٦٨ الى ٢٧ - ٢٠٦ .

(٥) المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/34/6) ، المجلد الأول ، الباب ٦ ، الفقرة ٦ - ٤٦ .

Digitized by UN Library Geneva

دال ـ السكان

١ ـ تعزيز العمل في مجال السكان في اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٣٠ ـ توجد علاقة وثيقة بين مختلف البرامج الفرعية لشعبة السكان في اللجنة الاقتصادية لافريقيا والبرامج الفرعية لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية . تلك الجوانب من برنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا التي تتصل اتصالا مباشرا بما قامت به الادارة من أعمال في هذا الميدان تتعلق بالبرنامجين الفرعيين التاليين من برنامج السكان في اللجنة الاقتصادية لافريقيا : (٦)

١ ـ الجوانب ذات الصلة من السياسات والبرامج السكانية الداخلة في اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ ـ الديناميات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣١ ـ والهدف من البرنامج الفرعي ١ هو خلق وعي متزايد بين الحكومات الافريقية للمسائل القصيرة الأجل والطويلة الأجل المتصلة بالجوانب المختلفة مثل الهياكل والتحركات والتغييرات السكانية ومساعدتها في اعداد وتنفيذ سياسات سكانية فعالة وفي دمج الجوانب السكانية في عملية التخطيط للتنمية ، والهدف من البرنامج الفرعي ٢ هو استحداث وتجريب وتطبيق أساليب البحث الديموغرافي في اطار التنمية الافريقية ودراسة وتقييم العوامل المسببة لمعدلات النمو الديموغرافي والتغيرات الهيكلية بوصفها عوامل معينة على اعداد السياسات الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط للتنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية .

٣٢ ـ ان تعزيز هذين البرنامجين الفرعيين باضافة موظف من الفئة الفنية الى شعبة السكان في اللجنة الاقتصادية لافريقيا من شأنه أن يؤمن تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه . واذا ما تم ذلك فسيكون في استطاعة اللجنة أن تسهم اسهاما ذا شأن في العمل الذى تضطلع به الادارة فيما يتعلق ببرنامجها الفرعي ٤ بشأن السكان والتنمية وبرنامجها الفرعي ٦ المتعلق بمراقبة الاتجاهات والسياسات السكانية (٧) . ومن المتوقع أن ينصب تركيز برنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا في السنوات المقبلة على الدراسة التحليلية للمسائل المتعلقة بالسكان والتنمية وسيكون من المستصوب توثيق التعاون بين الشعبتين لا سيما بالنظر الى ندرة المعرفة الموجودة في هذه المنطقة حيث لا تمثل التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة في الوقت الحاضر الا بداية صغيرة .

---

(٦) المرجع نفسه ، الفقرة ١٣ ـ ٥١ .

(٧) المرجع نفسه ، الفقرة ٦ ـ ٢٩ .

Digitized by UN Library Geneva

٢ ـ التعديلات ذات الصلة في نشاط ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ٢

٣٣ ـ ان تعزيز العمل المضطلع به في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، في البرنامجين الفرعيين ١ و ٢ بشأن اعداد دراسات حالات معينة على المستويين الكلي والجزئي ، وبشأن الدراسات القطاعية في بلدان افريقية مختارة عن العلاقة بين التربية والنمو السكاني وهجرة الأيدى العاملة والتوزيع السكاني ، سيتيح للجنة الاقتصادية لافريقيا توفير مدخلات للدراسات التي تضطلع بها الادارة عن تقييم المجالات التي تكتنفها المشاكل من مجالات الترابط بين السكان والتنمية ، (عنصر البرنامج ٤ ـ ٢) والدراسات الديموغرافية المطلوبة للتخطيط الانمائي (عنصر البرنامج ٤ ـ ٤) والدراسات المتعلقة بالترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية (عنصر البرنامج ٤ ـ ٥) .

٣٤ ـ وبالمثل ، يمكن تصور مساهمة اللجنة الاقتصادية لافريقيا في مجال اعداد التقرير المتعلق بمراقبة الاتجاهات والسياسة السكانية الذى يتناوله العنصر ٦ ـ ١ من برنامج الادارة . ويطلب في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ ما مقداره ١٣٧ شهرا من عمل موظف من الفئة الفنية لعناصر البرنامج هذه في اطار الميزانية العادية .

الجزء الثاني ـ تحقيق اللامركزية بنقل أنشطة وموارد من ادارة التعاون التقني من أجل التنمية الى اللجان الاقليمية

أولا ـ مقدمة

٣٥ ـ تناولت ادارة التعاون التقني من أجل التنمية مسألة التعجيل بتنفيذ الاجزاء ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ في اجتماعي الأمناء التنفيذيين المعقودين في الرباط في آذار/مارس ١٩٧٩ وفي جنيف في تموز/يوليه ١٩٧٩ . كما تجرى مفاوضات ثنائية في هذا الصدد مع اللجان الاقليمية كل على حده من أجل تعزيز دورها الجديد بوصفها وكالات منفذة للمشاريع التي طابقت اللامركزية بشأنها وتعزيز قدراتها على البحث والدعم في المجالات ذات الأولوية الاقليمية .

٣٦ ـ وقد مضت ادارة التعاون التقني من أجل التنمية ، بالاتفاق مع اللجان الاقليمية والوكالات المنفذة ، الى تطبيق اللامركزية على المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية في جميع فئات أنشطتها (وليس في الأنشطة المشتركة بين القطاعات فحسب) . وبحلول نهاية عام ١٩٧٩ ، سيكون قد تم تطبيق اللامركزية على حوالي ٩٠ في المائة من مجموع عدد هذه المشاريع ، وتمثل قيمتها حوالي ١١ مليون دولار ، أو حوالي ١٤ في المائة من البرنامج الاجمالي الحالي لادارة التعاون

Digitized by UN Library Geneva

التقني من أجل التنمية . وسيستتبع تطبيق اللامركزية فيما يتعلق بهذه المشاريع ، فضلا عن هذا ، النقل التلقائي للنفقات العامة التي تبلغ نسبتها ١٤ في المائة . ويبقى العدد الصغير نسبيا من المشاريع الاقليمية ودون الاقليمية التي لم يتم تطبيق اللامركزية عليها بعد من مسؤولية الادارة بناء على الرغبة الصريحة للجان الاقليمية المعنية ، أو الوكالة الممولة أو البلدان نفسها .

٣٧ - ولتعزيز قدرات اللجان الاقليمية على الاضطلاع بدورها الجديد بوصفها وكالات منفذة ومراكز للتنمية في مجالاتها ذات الأولوية ستقوم ادارة التعاون التقني من أجل التنمية بتحقيق اللامركزية بنقل موارد من البرنامج العادي لتوظيف خمسة مستشارين اقليميين اضافيين ، على النحو المناقش أدناه ، وستقدم اليها الخدمات الاستشارية الاقليمية في المجالات ذات التخصص العالي التي تتوفر المهارات اللازمة لها في الادارة ولكنها لا تتوفر في اللجان الاقليمية ، كما ستقوم عموما بتنفيذ الشكليات المتضمنة في الاطار الشامل للترابط بين ادارة التعاون التقني من أجل التنمية واللجان الاقليمية المشار اليها فيما تقدم .

٣٨ - وكان قد تم التوصل الى المجالات التي يجرى زيادة الخدمات الاستشارية الاقليمية من أجلها بعد استعراض مشترك مع كل لجنة اقليمية للقطاعات ذات الأولوية المحددة في اجتماع الأمناء التنفيذيين المعقود في جنيف ، والدور الحالي لادارة التعاون التقني من أجل التنمية في هذه المجالات ، بما في ذلك الموارد المتاحة لتنفيذها وامكانيات اعادة توزيع الموارد من الادارة . ونتيجة لهذه العملية ، فقد تم على نحو مشترك تحديد قطاعات الأولوية التالية للجان الاقليمية المختلفة : الموارد المائية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ؛ والادارة العامة والمالية العامة للجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ؛ والنقل للجنة الاقتصادية لأوروبا .

٣٩ - ويرد في الفقرات التالية توضيح مختلف القطاعات ذات الأولوية للجان الاقليمية وطريقة استخدام الموارد التي يعاد توزيعها .

ثانيا - اقتراحات اللجان الاقليمية

الف - تعزيز العمل في مجال الموارد المائية في اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٤٠ - ان اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، اذ تأخذان في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ وما ضمّن من تشديد على تحقيق اللامركزية للأنشطة بنقلها الى اللجان الاقليمية ، والقرار الثامن لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه

Digitized by UN Library Geneva

الذى أوصى ، في جملة أمور ، بأن تقوم اللجان الاقليمية كل في اطار منطقتها بدور رئيسي في تشجيع التعاون الحكومي الدولي على سبيل متابعة خطة العمل المتعلقة بتنمية وادارة الموارد المائية بصورة متكاملة والتي أوصى بها المؤتمر ، تطلب كل منهما انشاء وظيفة اضافية في اطار البرنامج العادى من أجل القيام برصد متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه والمساعدة فيها .

٤١ - وسيتطلب هذا النشاط القيام بزيارات دورية الى بلدان المنطقة الاقليمية وتحليل وفحص المعلومات في مقر اللجنة وذلك لتقديم تقارير الى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة عن الأنشطة الموسعة التي تضطلع بها الحكومات تنفيذا لتوصيات المؤتمر . وسيقوم الخبير ، بصفة خاصة ، بتعيين الثغرات والتدابير التي من شأنها أن تعجل بتحقيق أهداف محددة للمؤتمر لا سيما فيما يتعلق باحتياجات التدريب والترتيبات المؤسسية لتخطيط وادارة الموارد المائية ، واحتياجات الرى لانتاج الأغذية والمرافق العامة لتوريد المياه وللأصحاح ، ومنع حدوث الفيضانات والقحط . وسيتصل عمله ، فضلا عن هذا ، بأنشطة لجنة العقد الدولي لتوريد مياه الشرب والاصحاح .

٤٢ - وفيما يتعلق بتحسين الكفاءة في استخدام المياه وتحديد الصكوك المؤسسية والقانونية (بما في ذلك آليات تقدير الأسعار) التي تساعد في تحقيق هذا الهدف ، سيقوم الخبير بتحليل الأنماط الجامدة القائمة في المنطقة واعداد مبادئ توجيهية مناسبة لتصحيحها .

٤٣ - وسيقوم الخبير بالتعاون الوثيق من أجل التنمية بهدف دمج المعلومات الوثيقة الصلة في المجالات المذكورة اعلاه على الصعيد الاقليمي في الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الادارة في اطار عالمي .

باء - تعزيز العمل في مجال النقل في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٤٤ - يشمل برنامج النقل التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ثلاثة برامج فرعية ، هي تطوير مرافق النقل الداخلي ، وتسهيل حركة النقل ، وتكنولوجيات النقل . وبالاضافة الى ذلك ، فقد اضطلعت اللجنة الاقتصادية لأوروبا خلال حيز زمني قصير بمسؤولية التشغيل لمشاريع عديدة في ميدان النقل ، يذكر منها ما يلي :

(أ) مشروع انشاء طريق للسيارات يمتد من شمال أوروبا الى جنوبها يوفر الأساس التقني لوصلة من الطرق ذات درجة رفيعة عبر ١٠ من بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما بين بحر البلطيق ووسط وجنوب شرقي أوروبا وتمتد الى غربي آسيا . ويجرى تنفيذ هذا المشروع في الوقت الحاضر بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي رغم أنه كان قد اتفق على أن تصبح اللجنة الاقتصادية لأوروبا عما قريب الوكالة المنفذة الوحيدة للمشروع .

Digitized by UN Library Geneva

(ب) اجراء دراسة جدوى لمشروع دون اقليمي (يوغوسلافيا واليونان) لوصلة الطريق الملاحي المائي بين نهر الدانوب وبحر ايجه .

(ج) ويجرى النظر الآن فعلا في اجراء دراسة أولية لتقصي الحقائق ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، لاستحداث هياكل أساسية للنقل المتكامل حول حوض البحر الأبيض المتوسط .

٤٥ - ومن المتوقع ان تنشأ مشاريع أخرى ذات طابع اقليمي ودون اقليمي نتيجة للأعمال الجارية حاليا في منطقة اللجنة الاقتصادية في أوروبا فيما يتعلق بوصلات الطرق والهياكل الأساسية للطرق الدولية .

٤٦ - وقد تضمن باب النقل التابع لادارة التعاون التقني من أجل التنمية كجزء من برنامج عملها لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ اجراء دراسات تتعلق بالتعاون الاقليمي في مجال تنمية النقل .

٤٧ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ تنتقل هذه الأنشطة الى اللجنة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بمنطقتها الاقليمية. وبالتالي فانه يتعين عليها تعزيز مواردها من أجل العمل ، لا سيما فيما يتعلق ببرنامجها الفرعي بشأن تنمية مرافق النقل الداخلي ، والاضطلاع بالدراسات المطلوبة والبحوث لدعم أنشطتها التنفيذية .

٤٨ - ولهذا الغرض ، فقد اتفق على أن تقوم ادارة التعاون التقني من أجل التنمية بتوفير الموارد اللازمة لانشاء وظيفة مستشار اقليمي في اللجنة الاقتصادية لأوروبا ليشغلها مهندس مدني ، يمولها برنامج الأمم المتحدة للتعاون التقني خلال فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، وسيكون هذا المهندس مسؤولا ، فيما يتصل بعمله الاستشاري ، عن أنشطة البحث المطلوب الاضطلاع بها ، بما في ذلك منهجية التنبؤ ، وتنفيذ التنبؤات والمستويات المعيارية للطرق الرئيسية للسيارات وانشاء الهياكل الأساسية العالمية للطرق وتشغيلها . كما سيكون مسؤولا عن اعداد مساهمات اللجنة الاقتصادية لأوروبا في المشاريع العالمية في مجال النقل الداخلي على نحو ما تطلبه ادارة التعاون التقني من أجل التنمية وعن الخدمات الاستشارية التي توفرها هذه الادارة لهذه المشاريع .

جيم - تعزيز العمل في مجال الادارة المالية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

٤٩ - مرت البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا خلال العقدين الماضيين بعملية تغيير اقتصادي واجتماعي سريعة . وقد كان اشتراك الحكومات في تنظيم وادارة هذا التغيير خلال الجزء الأخير من العقد الحالي هاما على نحو خاص. وقد وسعت المتطلبات المتزايدة لهذا الاشتراك من نطاق القدرات الادارية والتقنية غير الكافية للحكومات في جميع البلدان المعنية . وبالرغم من اتخاذ التدابير لمواجهة هذه المتطلبات ، لم تحرز الجهود المبذولة في أغلب الحالات تقدما كبيرا . فغالبا ما تعاني الخطط والبرامج الانمائية من حيث الاعداد والتنفيذ .

Digitized by UN Library Geneva

٥٠ - وما زال النظام المالي ، بما يشمله من ميادين هامة مثل الميزنة والحسابات ، ومراجعة الحسابات وفرض الضرائب الحكومية يعاني من وجوه ضعف أساسية في النظريات والهياكل والمنهجية والتقنيات والغرض والاجراءات . ومما يزيد المشكلة سوءا عدم كفاية المستلزمات الادارية والمؤسسية ، وأهم من ذلك النقص الخطير في الموظفين المدربين وذوى الخبرة على جميع المستويات .

٥١ - وفي ضوء ما ذكر أعلاه . تعتزم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تعزيز أنشطتها في ميدان الادارة المالية لكي تساعد الدول الأعضاء على اقامة وتعزيز مؤسساتها المتعلقة بالميزانية والمالية وعملياتها بحيث تساير احتياجات التنمية المتزايدة . ومما يحظى بأهمية خاصة في هذا الصدد دراسات التخطيط المالي والميزنة الحكومية والهياكل الضريبية الرامية الى اعداد مبادئ توجيهية لتوفير خدمات استشارية للدول الأعضاء وكذلك اعداد دورات تدريبية لموظفيها . ومن المزمع وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٩ وقرار المجلس الاقتصادى الاجتماعي ٦/١٩٧٨ ، وكأساس أيضا لرصد التغيرات والاتجاهات في مجال الادارة العامة والمالية العامة من أجل التنمية في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، اجراء استعراض للتغيرات والاتجاهات في الادارة العامة والمالية العامة من أجل التنمية ، ودور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا . ومن المقرر من أجل القيام بهذه الأنشطة ، تخصيص بعض موارد التعاون التقني من أجل التنمية ، لانشاء وظيفة مستشار اقليمي في الادارة المالية . وسيعوض اضطلاع اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بهذه الأنشطة ، الى حد ما ، عن الهبوط في أنشطة التعاون التقني من أجل التنمية في هذه المجالات . كما سيشكل ناتج أنشطة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الوقت ذاته مدخلا هاما للدراسات العالمية التي سيضطلع بها المقرر بصدد قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٩ وقرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٩/٧٥ و ١٩٧٨/٦ .

دال - تعزيز العمل في مجال الادارة العامة والمالية العامة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٥٢ - ان أحد الأهداف الخمسة للعنصر الاقليمي الافريقي للاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث المنبثقة عن المؤتمر الخامس لوزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، هو تنمية الموارد البشرية من أجل تأمين اشتراكها الفعال في عملية التنمية . وفي حين أن المبادرات الأولية المتبوعة بجهود متواصلة ستكون بالضرورة من المسؤولية الرئيسية للحكومات الوطنية ، فقد سلمت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بأهمية وضع استراتيجية (اقليمية) دولية لتوفير اطار مرجعي ودعم للاستراتيجية والتدابير المحلية .

٥٣ - وفي ميدان الادارة العامة ، ثمة هدف رئيسي للجنة الاقتصادية لافريقيا ، هو بمثابة أحد عناصر استراتيجية دولية واسعة النطاق ، وهو تنمية القدرات المؤسسية والادارية والتنظيمية ، وخاصة فيما بين أقل البلدان نموا . ويحتاج هذا المجال من مجالات عمل اللجنة الى تعزيز فورى

Digitized by UN Library Geneva

حيث زادت الحكومات من طلبها للدورات الدراسية الرامية الى تعزيز القدرة التنفيذية الشاملة لموظفيها العاملين ذوى المستوى الرفيع وخدماتها الاستشارية والتي تتخذ هدفا لها تحسين اداء الادارة العامة للمؤسسات العامة وقدرتها على تحقيق الأرباح ومسؤوليتها .

٥٤ - وهناك مسائل ومشاكل أساسية معينة تواجه الفعالية التنفيذية للخدمات العامة الافريقية ، بما في ذلك هيكل المؤسسات العامة والممارسات الادارية وأساليب العمل الافريقية بالذات. ويتطلب الأمر قدرا كبيرا من البحث والتحليل الاستقصائيين لتحديد وتبيين هذه المشاكل بهدف ايجاد حلول واسداء خدمات استشارية للبلدان الافريقية لا سيما أقل البلدان نموا بينها . وستعوض هذه الأنشطة الى حد ما ، عن الهبوط في الأنشطة المماثلة التي كانت تضطلع بها فيما مضى ادارة التعاون التقني من أجل التنمية . كما ستتوفر الخبرة المتولدة من هذه الأنشطة بوصفها مدخلات لدراسات عالمية عن التغيرات والاتجاهات الادارية من أجل التنمية التي يدعو الى اجرائها قرارا المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٨/٧٦ و ١٩٧٨/٧٥ . ولتمكين اللجنة الاقتصادية لافريقيا من القيام بالأعمال الاضافية الموصوفة أعلاه سيتم توفير اعتماد من البرنامج العادى للتعاون التقني ، لانشاء وظيفة اضافية لمستشار اقليمي ، في الادارة العامة والمالية العامة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

ثالثا - التعديلات ذات الصلة في نشاط ادارة التعاون التقني من أجل التنمية

٥٥ - وستؤدى اعادة توزيع هذه الموارد الى نقص مقابل في المبالغ المتاحة لادارة التعاون التقني من أجل التنمية للاضطلاع بأنشطة منقولة من المقر . وستعوض مشاريع اللجنة الاقليمية التي يتم انشاؤها على هذا النحو عن الهبوط في الأنشطة التي تضطلع بها الادارة في هذه المجالات. وفي الوقت ذاته ، ستولد أنشطة اللجنة الاقليمية معلومات تستخدم كمدخلات للأنشطة العالمية التي تقوم بها الادارة . وتتوقع الادارة أن تقوم ، على المدى البعيد ، بتشجيع التخطيط المشترك للأنشطة داخل نطاق اختصاصها مع اللجان الاقليمية وبذلك تسدى أفضل الخدمات الممكنة للدول الأعضاء والهيئات التشريعية .

Digitized by UN Library Geneva

الجزء الثالث - اضفاء طابع اللامركزية على توزيع الأنشطة والموارد الآتية من وحدات تنظيمية أخرى

أولا - المستوطنات البشرية

٥٦ - وضعت الجمعية العامة في قرارها ٣٢/١٦٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، المتعلق بالترتيبات المؤسسية للتعاون الدولي في ميدان المستوطنات البشرية ، هيكل السياسة الخاصة بالمشاورات والتعاون بين اللجان الاقليمية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الذى أنشئ حديثا . وفي ذلك القرار دعت الجمعية العامة المركز الى استكمال موارد الاقاليم عند وضع وتنفيذ مشاريع المستوطنات البشرية عند الطلب . وأوصت أيضا بانشاء لجان اقليمية ووحدات أمانة داخل اللجان الاقليمية تكون مخصصة حصرا للمستوطنات البشرية ، وأوصت كذلك بأن تتكون الموارد المتاحة لكل وحدة أمانة اقليمية ، من حيث المناصب والاعتمادات ، من تلك الموارد الموفرة قبلا من الميزانية العادية ، ومما أعيد توزيعه من مجموع المناصب المتاحة من الامانة المركزية ، ومن التبرعات بما في ذلك التبرعات المقدمة الى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية ، وكذلك من بعض الموارد المتاحة حاليا لكل منطقة اقليمية .

٥٧ - ووفقا للأحكام المذكورة آنفا ، جرت مشاورات على مستوى عال بين المركز واللجان الاقليمية بشأن برنامج العمل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ الذى يحدد الأنشطة المقرر تنفيذها على الأصعدة الوطنية والاقليمية والعالمية ، والموارد اللازمة على كل صعيد منها ، كما تناولت المشاورات الخطة المتوسطة الأجل . ويجدر بالملاحظة عدم تيسر موارد خارجة عن الميزانية وأن عدد الوظائف الموجودة تحت تصرف المقر في نيروبي لا تترك مجالا لاعادة التوزيع على اللجان الاقليمية . ومن ثم اتضح أنه لا بديل سوى طلب وظائف اضافية للوحدات الاقليمية في المقترحات الخاصة بالميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وقد كشف استعراض المسألة عن اعتبارات ادارية وأخرى تتعلق بالسياسة وتجرى دراستها حاليا .

ثانيا - الشركات عبر الوطنية

٥٨ - عقب قيام لجنة البرنامج والتنسيق بتقييم البرنامج الخاص بالشركات عبر الوطنية ، وعملا بما أوصت به اللجنة من اتخاذ تدابير في نطاق الترتيبات التعاونية الحالية بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية واللجان الاقليمية لتمكين الوحدات المشتركة من تنفيذ ولاية اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية وولايات اللجان الاقليمية ، تم الاتفاق داخل الأمانة العامة على خطط توجيهية منقحة لعمل هذه الوحدات (E/1979/76, para. 45) على الشكل التالي :

Digitized by UN Library Geneva

(أ) يقرر المركز مع اللجان الاقليمية برنامج عمل الوحدات المشتركة ، في ضوء الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية ؛

(ب) يراعي المركز والوحدات المشتركة السياسة الخاصة بجمع ونشر المعلومات والتحقق من البيانات ، ومعايير الأبحاث ، والمشاورات الخارجية ، والأنشطة التدريبية والاستشارية ، التي وضعتها اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ؛

(ج) ولهذا الغرض ترسل النواتج التي أعدتها الوحدات المشتركة الى المركز في العادة لابداء الملاحظات عليها قبل توزيعها . وعلى المركز بالمثل أن يرسل الى الوحدات المشتركة نصوصا تشير الى البلدان الأعضاء في اللجنة المعنية ؛

(د) يعين المدير التنفيذى للمركز مع الأمين التنفيذى للجنة الاقليمية المعنية رئيس كل وحدة مشتركة ويقوم رؤساؤه في اللجنة الاقليمية بتقييم اداءه ويجب أن تولي هذه التقييمات المراعاة الواجبة لأية ملاحظات قد يتطوع المدير التنفيذى للمركز بتقديمها ؛

(هـ) يخصص رئيس الوحدة المشتركة كامل وقته لاداء اختصاصاته ، ويقوم تحت اشراف الأمين التنفيذى باصدار القرارات الخاصة بالعمليات الجارية يوميا .

ثالثا - البرامج الأخرى

٥٩ - بالنسبة لمجالات البرنامج التي تغطيها وحدات الأمم المتحدة الأخرى ، انصبت المناقشات حتى الآن على الأنشطة التي تدعم التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، والتي وجد أنها طيّعة بوجه خاص لتطبيق اللامركزية فيها . ونظرا للأهمية التي يعلقها برنامج الأمم المتحدة الانمائي على التعاون بين الاقليمي في النهوض بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، فانه مستعد بالذات لدعم المشاريع التي قد تستحدثها اللجان الاقليمية على الصعيد الاقليمي ، وذلك لتسهيل تنفيذ خطة عمل بوينس ايرس .

٦٠ - وقد أعرب الأونكتاد بالمثل عن استعداده للتشاور أيضا مع الأمانات التنفيذية للجان الاقليمية قبل نهاية عام ١٩٧٩ من أجل تقصي الطرق والسبل اللازمة لتطبيق اللامركزية على الانشطة المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية بتوزيعها على اللجان الاقليمية .

الجزء الرابع - زيادة تعزيز المجالات التي لها الأولوية لدى اللجان الاقليمية

أولا - ولايات لزيادة تعزيز اللجان الاقليمية

٦١ - كانت أمانات اللجان الاقليمية طوال السنين مطالبة ، بموجب الولايات التي سنتها

Digitized by UN Library Geneva

الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي واللجان الاقليمية نفسها ، بأن تعمل في طائفة واسعة التنوع من الأبحاث والأنشطة التنفيذية . وكانت الموارد البشرية والمالية المتاحة هي التي تحكم دوما درجة اشتراكها فيها ، وفي كل فترة تحدد فيها الايرادات العامة ، تكون هذه الموارد أقل دائما مما هو مطلوب لتنفيذ برنامج العمل المعتمد ، بما في ذلك الدعم التقني للمشاريع . وفي ظل هذه الظروف ، لا يمكن حتى البدء في كثير من الأنشطة الأساسية . ونظرا لتشابك هذه الأنشطة ، كان لهذه الحالة تأثير غير موات على مجالات واسعة من برامج اللجان .

٦٢ - وحدد الذرع "رابعا" من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، عددا من الاختصاصات التي تحتاج اللجان الاقليمية الى توسيعها من أجل خلق هياكل للتعاون الاقليمي والأقاليمي المتصور الذى يمثل احدى النتائج الرئيسية لعملية اعادة التشكيل . ويجب أن تتيح هذه الاختصاصات الموسعة للجان الاقليمية :

(أ) ان تصبح المراكز الرئيسية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأقاليمها داخل منظومة الأمم المتحدة ؛

(ب) ان توفر مدخلات لعمليات تقرير السياسة التي تقوم بها على الصعيد العالمي أجهزة الأمم المتحدة المختصة ، وان تشترك فيها ؛

(ج) ان تشارك مشاركة فعالة في الأنشطة التنفيذية التي يجرى الاضطلاع بها عن طريق منظومة الأمم المتحدة بأن تعمل كوكالات منفذة ؛

(د) ان تنهض بالتعاون فيما بين البلدان النامية .

٦٣ - ويستدعي أول هذه الاختصاصات، وهو توفير التنسيق الرئيسي في أنشطة منظومة الأمم المتحدة في اقاليمها المعنية ، ان تمارس اللجان بجانب متطلباتها الادارية من التنسيق ، قيادة جماعية في أقاليمها ، مع ايلاء الاعتبار الواجب لمسؤوليات الوكالات المتخصصة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى في ميادين قطاعية محددة . وكان هذا الدور من التنسيق والقيادة يؤدى في الماضي بأسلوب تخصصي وتدريجي في نطاق الأحكام الادارية والمالية لمكاتب الأمانات التنفيذية .

٦٤ - أما في الاختصاص الثاني ، فيمكن التمييز بين اسهامات اللجنة في وضع دراسات ومقررات على الصعيد العالمي وبين اشتراكها في تطبيق مقررات عالمية بمجرد أن يأخذ بها المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة . وعموما ، فان اشتراك اللجان الاقليمية في وضع السياسة من خلال توفير مدخلات للدراسات العالمية واشتراك ممثلي اللجان في الاجتماعات التحضيرية المتصلة بذلك في المقر ، كان يجرى على أساس تخصيصي . ومع أن هذا الترتيب قد اتاح اسهامات من اللجان في الماضي ، فقد حدث في مناسبات كثيرة أن تعذر تأمين ذلك ؛ وكان هذا في الواقع جانبا من الجوانب التي ترسبت عن تخطيط كثير من الأنشطة العالمية . وسوف تقوم لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها العشرين مثلما هو مطلوب منها في الفقرة ٦ من قرار المجلس

Digitized by UN Library Geneva

١٩٧٩/٦٤ ، بالدراسة المستفيضة لهذه المشكلة ، ودراسة توزيع المهام والمسؤوليات على اللجان الاقليمية ووحدات الأمم المتحدة الأخرى . على أن هذه الورقة تضم ، بحدود الامكان ، مقترحات معينة تتناول جوانب من مشكلة الاشتراك في وضع دراسات ومقررات عالمية . ومن هذه المقترحات ما يتعلق بتعزيز الجوانب الاقليمية من الدراسات الاستقصائية الاقتصادية وما يتصل بذلك من التقارير الواردة في الجزء الثاني .

٦٥ - أما عن الاشتراك الاقليمي في تطبيق المقررات العالمية فور اتخاذها ، فمن الواجب الاهتمام بصورة خاصة بعملية البرمجة والتخطيط داخل الأمم المتحدة . وبشكل عام ، يمكن القول أن زيادة اشتراك اللجان سوف يستدعي تعزيز وحدات تخطيط البرنامج في اللجان وزيادة الأموال اللازمة لسفر الموظفين في هذه الوحدات ، لا سيما بالنسبة لاجتماعات المخططين الاقليميين مع نظرائهم في المقر ، وكذلك زيادة الأموال اللازمة للاجتماعات الثنائية أو المتعددة الأطراف بين مخططي البرامج في اللجان الاقليمية .

٦٦ - أما الاختصاص الثالث فيستدعي تدابير يجب اتخاذها بأسرع ما يمكن لتمكين اللجان الاقليمية من أن تصبح وكالات منفذة للمشاريع المشتركة بين القطاعات والمشاريع دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية ، وكذلك المشاريع القطرية التي تقرر البلدان المستفيدة منها أن تعهد بها الى اللجان . وينطوي هذا الاختصاص على دعم المشاريع وتنفيذها ؛ وقد نوقشت في الجزء الثاني أعلاه .

٦٧ - أما الاختصاص الرابع ، وهو النهوض بالتعاون بين البلدان النامية ، فله جوانب بين اقليمية (بما في ذلك دون الاقليمية منها) وجوانب أقاليمية تتألف من التعاون الاقتصادي والتعاون التقني على حد سواء . أما عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، فان المسؤولية الأساسية تتركز حاليا في برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بينما يتركز التعاون الاقتصادي في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) . بيد أن نطاق هذين المفهومين أوسع من ولايتي هاتين المنظمتين . وسوف تدرس لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها العشرين عام ١٩٨٠ تعزيز مسؤوليات اللجان الاقليمية وقدراتها بالنسبة لهذا الاختصاص .

٦٨ - ومع أن هذه القضايا شائعة بين كل اللجان ، فان في حالاتها اختلافات تكفي لوجوب تقديم المقترحات فيما يتعلق بالبرامج والميزانية لكل منها على حده . وهذا ما نفعله فيما يلي .

٦٩ - لقد استمدت توصيات القرار ١٩٧/٣٢ قوة اضافية من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٨/٧٤ الذي أكد من جديد على حاجة اللجان الاقليمية الي زيادة تمكينها من أن تمارس ، بالتشاور مع الحكومات المعنية ، اختصاصات الوكالات المنفذة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقد قام قرار الجمعية العامة ٢٠٢/٣٣ بتلبية هذه الحاجة منذ ذلك الحين عندما قرر أن يكون للجان الاقليمية مركز الوكالات المنفذة فيما يتعلق بفئات المشاريع الموصوفة ، ورجت من الامين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان القيام بذلك . كما رجا من الأمين العام أن يشرع بسرعة في التدابير المتصلة باضفاء طابع اللامركزية التي بدأ العمل بها والتي قدم الأمين العام تقريرا عنها الى الجمعية العامة في الوثيقة A/33/410/Rev.1 .

Digitized by UN Library Geneva

ثانيا - المقترحات البرنامجية للجان الاقليمية

ألف - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

١ - التنسيق على الأصعدة دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية ، بما في ذلك تعزيز التعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

١٤ - التنسيق على الأصعدة دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية ، بما في ذلك تعزيز التعاون الاقليمي فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

٧٠ - الجهاز الرئيسي في اللجنة الاقتصادية لافريقيا لتعزيز التعاون الاقتصادى والتقني على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي في افريقيا هو مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة البلدان ، التابعة للجنة المذكورة ، والتي انشئت استجابة لرغبات صريحة من قبل الحكومات الافريقية . وقد أنشئت هذه المراكز التابعة للجنة امتثالا لأحكام القرار ٣١١ (د - ١٣) المعتمدة في الجلسة الرابعة من الدورة الثالثة عشر للمؤتمر .

٧١ - وهناك خمسة مراكز من هذا النوع تابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا : أحدها مخصص لمنطقة شمال افريقيا دون الاقليمية ومقره في طنجة ، المغرب ؛ وثانيها يغطي منطقة غرب افريقيا دون الاقليمية ، ومقره في نيامي النيجر ؛ وثالثها مسؤول عن الاتحاد الاقتصادى لدول البحيرات الكبرى ، ومقره في غيسني ، رواندا ؛ ورابعها يعمل في بلدان الجنوب الافريقي والشرق الافريقي ، ومقره في لوساكا ، زامبيا ؛ وخامسها يغطي بلدان افريقيا الوسطى ، ومقره في ياوندى ، جمهورية الكاميرون المتحدة .

٧٢ - ومن الناحية الادارية ، تخضع مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة البلدان بصورة مباشرة لسلطة ادارة التعاون الاقتصادى كما تدخل في نطاق مسؤوليتها . وتشكل هذه الادارة جزءا من مكتب الأمين التنفيذى .

٧٣ - ومن الناحية الوظيفية ، فان مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة البلدان التابعة للجنة الاقتصادية هي الأذرع المتعددة الاختصاصات والمتعددة القطاعات للجنة المذكورة . والهدف من انشائها أن تكون جهات الوصل لأنشطة كل الوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية ، ويتوقع لها أن تقوم بدور حفاز في التنمية الاقتصادية للمناطق دون الاقليمية التابعة لكل منها .

٧٤ - وبرنامج عمل كل من هذه المراكز ، الذى يجسد أولويات بلدان المنطقة دون الاقليمية المعنية ، مثل تنمية الزراعة ، مندمج بصورة محكمة في برنامج العمل الشامل للجنة الاقتصادية لافريقيا . وقد تم ، مع انشاء لجان دون اقليمية خاصة معنية بالمرأة والتنمية ، ادراج الأعمال المتعلقة باداج المرأة في عملية التنمية في برنامج عمل مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة البلدان التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا .

٧٥ - ويتوقف نجاح المراكز المذكورة ، الى حد كبير ، على الاشتراك الفعّال لوكالات الأمم المتحدة في جميع مراحل أنشطة المراكز المذكورة ، من مرحلة تقرير السياسة فصاعدا . وقد بدئ بالفعل في مثل هذا التعاون المشترك بين الوكالات ، حيث دعيت وكالات الأمم المتحدة الى الاشتراك في كل الاجتماعات الافتتاحية للمراكز المذكورة ، كما دعا الأمين التنفيذى للجنة الاقتصادية

Digitized by UN Library Geneva

لافريقيا الى عقد اجتماعات منفصلة مع هذه الوكالات لاعطائها فرصة لمناقشة برنامج عمل تلك المراكز بهدف تقديم المشورة بشأن الأنشطة التكميلية في برامجها وبيان السبل المحددة التي بفضلها يمكن لكل وكالة أن تتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومع مراكز التشغيل والبرمجة المتحدة البلدان التابعة لها ، والعكس بالعكس .

٧٦ - وتقع على عاتق المراكز المذكورة مهمة يتعين عليها الاضطلاع بها ، وهي مهمة ضخمة من حيث نطاقها وحجمها وأهميتها بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا مستقبلا ، ولا يمكن أن تستند بشكل واقعي الا على التعاون والتكامل الاقتصادي على صعيد متحدد البلدان . وفي الوقت الحالي تتوافر لدى المراكز المذكورة مستويات من القوة العاملة ، والموارد الأخرى المتاحة لها ، تعد غير كافية للاضطلاع بمهامها . وهي تموّل حاليا من جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائي وحده تقريبا .

٧٧ - ومراكز التشغيل والبرمجة المتحدة البلدان التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا ليست توسعات مؤقتة أو صغيرة للأمانة ، ذات أهمية هامشية ؛ ولكنها أجزاء حيوية من الجهاز الذي تريد به الأمم المتحدة ، عن طريق اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، مساعدة الدول الأعضاء بشكل جماعي في حل المشاكل الحرجة وخلق القدرات التي تحتاج اليها هذه الدول لتحقيق تنمية ونمو اقتصادي على أساس الاعتماد على النفس والكفاية الذاتية .

٧٨ - وتحتاج أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، في سياق القرار ١٩٧/٣٢ ، الى تعزيز عاجل بغية التفرغ للأنشطة التالية ، التي لم تتمكن اللجنة من الاضطلاع بها الا بصورة متقطعة :

(أ) تأمين الاشتراك التام والفعّال للوكالات المختلفة في تعيين ووضع وتنفيذ المشاريع الانمائية بالتعاون مع ممثلي الدول الأعضاء المعنية ، على مستوى اللجنة التقنية وعلى مستوى مجلس وزراء مراكز البرمجة والتشغيل المتحدة البلدان ، بحيث تشارك الوكالات في ذلك ، بصورة جماعية من مستوى القاعدة الى أعلى مستوى ؛

(ب) تأمين اطلاع مديري مراكز البرمجة والتشغيل المتحدة البلدان اطلاعا كاملا على برامج العمل ، في المستوى دون الاقليمي ، للمؤسسات المختلفة الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، وذلك عن طريق التفاعل المستمر مع هذه المؤسسات ؛

(ج) ربط منظمة الوحدة الافريقية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية العاملة في المنطقة الافريقية بالانشطة الانمائية للجنة الاقتصادية لافريقيا وغيرها من منظمات الأمم المتحدة ؛

(د) التنسيق بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية ، بالاشتراك مع سائر وكالات الأمم المتحدة ، في الرعاية المشتركة للمؤتمرات الوزارية القطاعية لتيسير التنسيق في العمل في مجال تعيين البرامج ووضعها وتنفيذها ، بحيث يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة المتاحة ، لا لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وحدها بل وللحكومات والمؤسسات الافريقية ايضا . وتضطلع هذه المؤتمرات القطاعية بما يلي :

Digitized by UN Library Geneva

'١' استعراض المشاكل المتعلقة بالقضايا المتصلة بقطاع التنمية الخاص بها ؛

'٢' وضع سياسات واستراتيجيات اقليمية تتصل بالقطاع الداخل في مجال اختصاص كل منها ؛

'٣' تعيين مجالات التعاون والتكامل على الصعيد المتعدد البلدان ؛

'٤' وضع برامج عمل وأولويات قطاعية كيما تنظر فيها الأجهزة التشريعية أو التداولية الملائمة .

(هـ) تنظيم اجتماعات مشتركة فيما بين ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا لوضع ترتيبات من أجل تنسيق وضع وتنفيذ البرامج والمشاريع الانمائية في المنطقة الافريقية ؛

(و) انشاء لجنة تقنية لدراسة برامج عمل منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا بغية تحقيق التوافق بين مجالات العمل التعاوني الممكن .

٧٩ - وهذه المجموعة من الأنشطة المذكورة أعلاه ، التي تعد غير شاملة بأية حال ولكنها تعرض وظائف التنسيق الرئيسية بشكل موجز ، لا تقتضي فحسب قدرا كبيرا من الجهد التنظيمي والاداري في المرحلة الأولية بل وتقتضي أيضا قدرا كبيرا من التنسيق البرنامجي وتعيين المشاريع ووضعها في وقت لاحق .

٨٠ - وتعد الترتيبات التنظيمية للاشراف على هذه المهام غير مرضية . وتستلزم هذه المهام عملا مستمرا واهتماما طول الوقت من قبل موظفي الأمانة المناسبين . ومما يؤسف له ، ان الموارد الحالية من الموظفين ، التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالكامل تقريبا ، لا تسمح بهذا ، ولقد وضح منذ وقت بعيد الى حد ما أن المهام التي يتعين القيام بها تتجاوز امكانيات القوى العاملة . ولذا يمكن القيام بالمهام الأساسية وحدها .

٨١ - ويمثل تحقيق الكفاية الذاتية من الغذاء الأولوية الأولى في الاستراتيجية الانمائية لافريقيا في العقد الانمائي الثالث ، التي أجازها رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية مع اعلان بالالتزام بمبادئ توجيهية وتدابير للاعتماد على النفس وطنيا وجماعيا في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد . كما تشدد هذه الاستراتيجية الانمائية بشكل خاص على التكامل المادي للمنطقة عن طريق تطوير النقل والمواصلات على الأصعدة الوطنية والمتعددة البلدان والاقليمية ، وتولي أهمية عالية لاقامة قاعدة صناعية سليمة . وينبغي لي هذا السياق أن تتوافر لموظفي الشؤون الاقتصادية الثلاثة خبرة أساسية ، من نوع عملي جدا ، في ميادين الزراعة والصناعة والنقل .

٨٢ - ويوصي المؤتمر الوزاري بقراره ٣٣٥ (د - ١٤) بأن يقوم الأمين التنفيذي من أجل الصالح للجنة ، باضفاء طابع اللامركزية على أنشطة اللجنة ومواردها التنفيذية وفقا للروح التي تستند اليها اقامة مراكز البرمجة والتشغيل المتعددة البلدان التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا، وسيولي الأمين التنفيذي الاهتمام، على نحو جاد ،لتوزيع هذه الوظائف في المكاتب دون الاقليمية للمراكز المذكورة .

../..

Digitized by UN Library Geneva

٨٣ - ولن يكون لتوزيع هذه الوظائف ، سواء في مقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا أو في المكاتب دون الاقليمية ، أى تأثير مادى على السفريات المطلوبة سعيا وراء الأهداف المتعين تحقيقها . ومن المتصور أن يحتاج كل موظف من الموظفين الى القيام بثلاث رحلات على الأقل كل سنة ، سواء الى مقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا أو الى المكاتب دون الاقليمية ، وذلك حسب موقع مقر عمل الموظف ، والى المقار الاقليمية للوكالات المتخصصة .

٢ - مسؤوليات الوكالات المنفذة

٨٤ - خططت اللجنة برنامجا للتعاون التقني يتكلف نحو ٤٠ مليونا من الدولارات (بما في ذلك الايرادات العامة) للسنوات ١٩٧٩ الى ١٩٨١ . وسيرد الجزء الأكبر من هذه الموارد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية .

٨٥ - ولا تواجه اللجنة الاقتصادية لافريقيا في الوقت الحالي أية صعوبة محددة فيما يتعلق بتمويل تكاليف مسؤولياتها الادارية بصدد المشاريع التي تقوم فيها بدور الوكالة المنفذة . بيد أنه اذا كان من المفيد الاهتداء بخبرة سائر الوكالات المنفذة ، فانه سيتعين على اللجنة أن تتجه في الوقت المناسب نحو سبل أخرى لتغطية الفارق بين ما ستتكلفه للقيام على نحو فعّال بادارة برنامجها الخاص بالتعاون التقني وبين ما تستمده اللجنة من الايرادات العامة .

٣ - الاشتراك في عمليات تقرير السياسة العالمية

٨٦ - ليست هناك حاجة ملحة للسعي في هذا الوقت وراء المطالب الداعية الى توفير موارد اضافية من الموظفين ، سواء عن طريق اعادة التوزيع أو عن طريق الوظائف الجديدة . وستعيد اللجنة النظر في وضعها في أوائل عام ١٩٨٠ بعد استكمال الممارسة التي دعا اليه قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٩/٦٤ المتعلق بالتعاون والتنمية الاقليميين ، والذى دعا فيه المجلس لجنة البرنامج والتنسيق الى أن تضطلع ، في دورتها العشرين ، باستعراض كامل لما يتصل بتوزيع المهام والمسؤوليات بين اللجان الاقليمية وغيرها من وحدات وبرامج وأجهزة الأمم المتحدة المعنية من قضايا تتعلق بالسياسة والبرنامج ، وذلك اعدادا ، في جملة أمور ، لوضع الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل المقبلتين .

باء - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٨٧ - منحت الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا قوة دفع لأنشطة اللجنة الاقتصادية لاوروبا من أجل دعم التعاون الاقليمي ودون الاقليمي في مجموعة جد متنوعة من الميادين الاقتصادية

Digitized by UN Library Geneva

والميادين المتصلة بها . وقد رسخت الوثيقة المذكورة دعائم اللجنة بوصفها الهيئة الرئيسية لتنفيذ احكامها المتعلقة بالتعاون المتعدد الأطراف في الميادين الاقتصادية والتقنية والبيئية . وخلال تنفيذ هذه الأحكام ومواجهة التحديات الجديدة الظاهرة الى الوجود ، تعزز بدرجة كبيرة دور اللجنة في ممارسة القيادة الجماعية وكفالة التنسيق الفعّال الى أقصى حد . وسيستمر الاضطلاع بدور القيادة والتنسيق هذا في اطار الأحكام الادارية والمالية لمكتب الأمين التنفيذي .

٨٨ - وتتمتع اللجنة الاقتصادية لأوروبا باختصاص فريد من نوعه يتمثل في المساهمة بصورة قوية في البحوث ذات الصلة بدور بلدانها الأعضاء في الاقتصاد العالمي . وسيتم بدرجة كبيرة تعزيز الموظفين الموجودين والمشتركين في تحليل اقتصادات أوروبا الشرقية وأثرها على المنطقة وعلى العالم ، باضافة موظف فني خبير بهذه الاقتصادات ، وذلك عن طريق عملية اعادة التوزيع المبينة في الفقرات ٧ الى ١٠ و ١٥ الى ١٧ أعلاه . ولم تطلب اللجنة الاقتصادية لأوروبا أية موارد مالية جديدة لبرامجها البحثية الجارية ، وذلك فيما عدا اعادة توزيع وظيفة واحدة من ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية. ان اعادة توزيع هذه الوظيفة في مجال البحث والاسقاطات الاقتصادية الى اللجنة الاقتصادية لأوروبا تتمشى تماما مع قرارات الجمعية العامة الداعية الى مضاعفة المساهمات الاقليمية في الدراسات والاستراتيجيات العالمية . وبهذا لن تتعزز فحسب قدرات أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لمواجهة احتياجات الحكومات الأعضاء ، بل وستعزز أيضا الأهداف الأعم للأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي ، وخاصة تلك الأهداف المتصلة بالعلاقة المتبادلة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

٨٩ - وطبقا لأحكام الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، أخذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تكرس اهتماما متزايدا لمشاكل البلدان الأعضاء التي هي بلدان نامية من وجهة النظر الاقتصادية . اذ تجرى حاليا دراسة رئيسية عن التنمية الاقتصادية لأوروبا الجنوبية ، كما ادخل عدد من الهيئات الفرعية الرئيسية للجنة الاقتصادية لأوروبا في برامج عمله مواضيع ذات أهمية خاصة بالنسبة لهذه البلدان .

٩٠ - وتقدم المساعدة بالفعل الى هذه البلدان في مجالات مثل المياه والطاقة والنقل . وتوجد امكانيات جديدة للاضطلاع ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، بمشاريع اقليمية ودون اقليمية لدعم هذه البلدان ، التي هي بلدان نامية من وجهة النظر الاقتصادية وذلك كنتيجة لتسمية اللجان الاقليمية بوصفها وكالات منفذة . وستحتاج المقترحات الداعية الى دعم وتنفيذ هذه المشاريع ، عند وضعها ، الى استعراضها بشكل دقيق ، رغم انه ليس ثمة احتياجات منظورة في الوقت الحاضر سوى اعادة توزيع وظيفة واحدة من الفئة الفنية ، في مجال النقل ، من ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية .

٩١ - وفي معظم الحالات ، تكون البرامج والمشاريع ذات الأهمية بالنسبة للبلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا والتي هي بلدان نامية من وجهة النظر الاقتصادية ، مناسبة للتعاون مع بلدان في مناطق أخرى . وتشمل سلسلة الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة وامانتها لفائدة

Digitized by UN Library Geneva

البلدان النامية في مناطق اخرى مجموعة مختلفة من المجالات ، من بينها الزراعة ، والطاقة ، والمشاكل البيئية ، والاسكان ، والبناء والتخطيط ، والتجارة ، والصناعة ، والعلم والتكنولوجيا ، والأخشاب ، والنقل والمياه . ان احد الملامح الهامة لمساهمة اللجنة في تنمية البلدان الواقعة في المناطق الأخرى يتمثل في الفرصة الممنوحة الى خبراء البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة لا تنتمي الى عضوية اللجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل الاشتراك فيما يهمهم من اجتماعات اللجنة المذكورة .

٩٢ - كما تبشر احتمالات القيام بمشاريع اقليمية بالخير الكثير فيما يتعلق بالمسائل التي تهم بلدان البحر الأبيض المتوسط ، وهذا موضوع مازال الأمين التنفيذي للجنة يجرى بشأنه مشاورات وثيقة مع الامينين التنفيذيين للجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وقد أقيمت بالفعل اتصالات قوية على المستوى العملي في ميادين النقل ، والبيئة ، والمياه والمستوطنات البشرية . ومن المتوقع أن يضيف هذا التعاون على المستوى الاقليمي ، والذى يشمل عقد اجتماعات دورية مشتركة بين الامانات ، بعدا جديدا الى حجم عمل امانة اللجنة الاقتصادية لاوروبا .

٩٣ - كما أصبحت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تشارك بصورة متزايدة ، في حدود ولايتها ، في عدد من البرامج والمؤتمرات الهامة التي دعت اليها الجمعية العامة ، مثل مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا والمؤتمر العالمي لعقد المرأة .

٩٤ - ومن ناحية أخرى ، فان قدرات اللجنة على الاستجابة بشكل كاف لهذه المسؤوليات الجديدة ستجعل من الضرورى اجراء استعراض في المستقبل لاعتمادات الميزانية وللاعتمادات المالية المخصصة لمواجهة هذه المسؤوليات .

Digitized by UN Library Geneva

جيم - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

١ - تخطيط وتنسيق البرامج

٩٥ - ليست المهام المحددة التي أنيطت باللجان الاقليمية ، بموجب الفرع ' رابعا ' من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بالمهام الجديدة تماما . بيد أن السبب في صدور هذا القرار هو الاقتناع بأن هذه المهام لم تنجز حتى الآن بنشاط يرقى الى مستوى نوايا الجمعية العامة ومتطلباتها. وهذا يصدق بصفة خاصة على اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في مجال التفويضات المتعلقة بالقيادة الجماعية ومسؤولية التنسيق والتعاون على المستوى الاقليمي ، وفي مجال تعزيز التعاون فيما بين الأقاليم .

٩٦ - وقد اسندت هذه المهام حتى الآن الى مكتب تخطيط وتنسيق البرامج ، وهو جزء من مكتب الأمين التنفيذى . ويرد فيما يلي جدول الملاك الحالي على مستوى الفئة الفنية وما فوقها في مكتب تخطيط وتنسيق البرامج :

١ مد - ١

١ ف - ٥

١ ف - ٣

١ ف - ٢

بيد أن وظيفة ف - ٥ اسندت الى الأمين التنفيذى بوصفه مساعدا خاصا ، وهي وظيفة تشغل معظم وقت من يشغلها .

٩٧ - وبسبب الانتشار الجغرافي لأمانة اللجنة ، يوجه عمل هذا المكتب أساسا نحو البرمجة والتنسيق ومتابعة التنفيذ داخل الأقاليم مما جعل مشاكل التنسيق مع المقر والمناطق والوكالات المعنية الأخرى لا تلقى الاهتمام المطلوب على نحو ما جاء في القرار .

٩٨ - واستنتجت أيضا دراسة أخيرة أجرتها دائرة التنظيم الادارى بعد اعادة التشكيل ، أن هناك حاجة الى تعزيز عملية التخطيط في جميع مراحلها (البرمجة والميزنة ، والمراقبة والتنسيق ، والتقييم).

٢ - الأنشطة التشغيلية

٩٩ - ان دور اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية فيما يتعلق بتشجيع التعاون فيما بين البلدان النامية في الميدان الاقتصادى وكذلك عن طريق التعاون التقني قد تعرقل بسبب نقص الاموال المتاحة لمثل هذه العمليات ، وما ترتب على ذلك من ضعف في شعبة العمليات .

Digitized by UN Library Geneva

١٠٠ - ولما كان دور اللجنة المتسع باعتبارها وكالة منفذة سوف يزيد من حجم العمل في هذه الشعبة ، فلن يتيسر الاعتماد على مواردها الحالية للقيام بأنشطة من أجل تشجيع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية . وسوف تعتمد هذه الأنشطة على تقلبات التبرعات .

١٠١ - ومن شأن زيادة الموارد المتاحة لشعبة العمليات من أن تمكّن هذه الشعبة من تغطية الأعمال التالية :

(أ) توسيع نطاق العمل من أجل جمع الأموال لزيادة تدفق الموارد اللازمة لوضع برامج تموّل من مصادر خارجة عن الميزانية سواء من جانب الحكومات الأعضاء أو من جانب متبرعين آخرين ؛

(ب) تكثيف وتشجيع التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية ؛

(ج) المشاركة النشطة في تشجيع واعداد مشاريع قطاعية ودون اقليمية واقليمية وأقاليمية ؛

(د) قيام تعاون وتنسيق وثيقين مع ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاونكتاد وغيرها ، في ميدان المشاريع الاقليمية .

١٠٢ - ويرد فيما يلي الملاك الحالي المقترح لشعبة العمليات عن الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ على مستوى الفئة الفنية وما فوقها .

١	مد - ١
٢	ف - ٤
١	ف - ٣

دال - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

١ - اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات

١٠٣ - تتسع الاستخدامات التقليدية للمحيطات والبحار مثل الصيد والشحن البحري واستغلال المعادن بشكل سريع في جميع البلدان البحرية . وتعد الأطر التقنية والقانونية لتنمية الموارد البحرية والتي تضم النظم الأيكولوجية للمناطق البحرية والساحلية من الجوانب البالغة الأهمية لاقتصاديات المحيطات على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية . فمعظم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا تقع على بحار صغيرة ولكنها مهمة دوليا وهي : الخليج ، البحر الأحمر ، والبحر الابيض المتوسط ، ولهذا فمن المهم وضع ضمانات قانونية وبيئية واقتصادية ضد الاستغلال ، وفي الوقت نفسه ، مساعدة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على تحقيق أقصى فائدة من استخدام موارد هذه البحار .

Digitized by UN Library Geneva

١٠٤ - وتسهم هذه الأنشطة في تشجيع التعاون الاقتصادى فيما بين هذه البلدان . وفي الوقت ذاته سيقوّى التعاون الاقليمي مع البلدان الأخرى غير الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والتي تقع على هذه البحار .

١٠٥ - وسوف يتألف النشاط المقترح من قسمين رئيسيين . يتضمن القسم الأول إيفاد بعثات الى المنطقة لاجراء مسح للبرامج الوطنية والاقليمية القائمة والمقترحة والتي تتصل بالبحار مثل الصيد والتعدين ، وازالة الملوحة ، وكذلك مشاريع تنمية المناطق الساحلية ، ولا سيما المجمعات الصناعية. ومن المزمع تقدير الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه المشاريع بطريقة كمية . وفضلا عن هذا ، فانه سوف يجرى استعراض شامل للتشريع الوطني المتعلق بهذا الموضوع حيث أن مثل هذا التشريع غالبا ما يكون سيئ التحديد وغير متساوق ، ورديء التنفيذ . وبناء على هذه الدراسة ستوضع استراتيجية جديدة لكي تتمكن الدول الأعضاء من استكشاف واستغلال مياهها الاقليمية ، وتنمية مناطقها الساحلية ضمن حقوقها السيادية ، وبما ينسجم مع البيئة .

١٠٦ - وسوف ينفذ هذا النشاط خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ وبالتعاون مع برنامج ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في مجال اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات ، ومع الوكالات والمنظمات ذات الصلة في المنطقة ، ولا سيما منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، واليونيسكو ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

١٠٧ - وسوف يعتمد الناتج المتوقع اعتمادا كبيرا على الأعمال المضطلع بها داخل ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية . وسوف يتم وضع مبادئ توجيهية مماثلة للمبادئ التي وضعت في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ولكن بحيث تتواءم مع الاحتياجات الاقليمية في ادارة موارد البحار ، مع مراعاة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية ووضع استراتيجية اقليمية في هذا الصدد . وسوف يتعين إبراز الآثار القانونية للحدود الساحلية الجديدة التي تبلغ ٢٠٠ ميل. وهذا ينطوى على أهمية خاصة في المنطقة نظرا لأن الخليج والبحر الأحمر أضيق من أن يستوعبا مثل هذه الحدود . واذا طبقت الحدود الجديدة فسوف يحدث تداخل فيما بينها . وسوف يجرى اعداد حلقة تدريبية بشأن هذه المسألة لفترة السنتين القادمة .

٢ - النقل

١٠٨ - وبرغم التحسينات التي طرأت على الهيكل الأساسي للنقل في البلدان الأعضاء باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا خلال السنوات الست الماضية ، لا تزال بعض شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية غير ملائمة لنمط الحدود الحالي ، أو نمط التمركز السكاني ومراكز النشاط الاقتصادى مما ينشأ عنه استخدام منعطفات طويلة على طرق معينة . وتكون خدمات النقل وكذلك مركبات وأساطيل النقل ، في حالات كثيرة ، غير مناسبة أو غير متمشية للغاية مع قدرات المرافق ومحطات النهاية

Digitized by UN Library Geneva

القائمة . ومن الناحية الأخرى فإن ادخال تكنولوجيات النقل الحديثة في المنطقة يجعل المرافق الأساسية في بعض الحالات زائدة عن الحاجة وعتيقة .

١٠٩ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، تعد شبكات النقل البرى الريفي بصفة خاصة متخلفة للغاية (ولا يوجد في بعض الحالات سوى دروب أو مسالك للابل) ، برغم انها قد تكون مهمة للوحدة الوطنية والسياسية والاقتصادية للبلدان الأعضاء . ولا تعطى أولوية عالية في خطط التنمية الوطنية للنقل الريفي والطرق الفرعية التي توفر وسيلة نقل رخيصة وسريعة من المزارع الى الأسواق ومن الصانع الى المستهلك . بيد أن الامكانية الاقتصادية الكبيرة التي ينطوى عليها الانتاج الزراعي الداخلي المتزايد في المنطقة تتطلب وجود نقل يمكن الاعتماد عليه وكفء ومنخفض التكلفة .

١١٠ - وسوف تستخدم موارد اضافية لدعم العمل في عنصرى البرنامج ١-١ و ١-٥ من البرنامج الفرعي ١ ببرنامج النقل للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (٨) :

١-١ تخطيط النقل المتكامل

١-٥ انشاء طرق منخفضة التكلفة في المناطق القاحلة :

(أ) الطرق الفرعية والنقل الريفي ؛

(ب) جوانب النقل بالطرق لتنمية الصحراء في اطار الجهود المبذولة لمكافحة التصحر .

١١١ - وسوف تنفذ هذه المشاريع بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع الشعب المعنية في أمانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، وادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية .

١١٢ - وسوف يسهم كل من هذين المشروعين في تحقيق التكامل الاقليمي وتشجيع التعاون الاقتصادى والتقني فيما بين بلدان المنطقة .

(أ) تخطيط النقل المتكامل

١١٣ - يجرى حاليا اعداد خطة رئيسية للنقل في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وينتظر الانتهاء منها في أوائل عام ١٩٨٠ بعد اجتماع فريق خبراء دولي حكومي في عام ١٩٨٠ . وسوف تتوقف النواتج الفعلية لأنشطة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بموجب هذا العنصر من عناصر البرنامج على التوصية التي يصدرها اجتماع فريق الخبراء الدولي الحكومي . ويمكن انجاز الأنشطة التالية باستخدام موارد اضافية :

' ١ ' استعراض خطط النقل الوطنية لتحديد الآلية المناسبة لتعزيز تنسيق النقل البرى على المستويات الوطنية والاقليمية ؛

---

(٨) المرجع نفسه ، المجلد الأول ، الفقرة ١٤-٧٤ .

Digitized by UN Library Geneva

'٢' اعداد دراسات عن اختصاصات محددة للنقل البرى المتعدد الوسائط والمتكامل ؛

'٣' اعداد دراسات تتصل بتخطيط النقل الريفي وتنميته ؛ والتأكيد على تحسين معدات ومركبات النقل الريفي وتكنولوجيا انشاء الطرق ؛

'٤' اعداد دراسات بشأن تحسين ادارة السكك الحديدية وتخطيطها وتشغيلها وصيانتها .

(ب) انشاء طرق منخفضة التكلفة في المناطق القاحلة

١١٤ - الهدف من هذا العنصر من عناصر البرنامج هو تشجيع انشاء طرق منخفضة التكلفة في المناطق الصحراوية بمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن طريق استخدام موارد ومعدات الانشاء الملائمة ؛ ومساعدة البلدان الأعضاء في جهودها من أجل اقامة شبكات كافية وفعالة ومنخفضة التكلفة للنقل على الطرق الريفية والنقل الريفي لأغراض التنمية الريفية الاجتماعية والاقتصادية ، عن طريق اعداد دراسات وتقديم خدمات استشارية ومساعدة تقنية .

١١٥ - وينطوى انشاء الطرق في المناطق الصحراوية بمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على مشاكل كثيرة من الزاويتين الهندسية والاقتصادية على السواء ، فالتركيب الجيولوجي والتكوينات الأرضية في غربي آسيا لهما أثر كبير على الهيكل الاساسي للنقل ، ولا سيما على انشاء الطرق . وتبدو التكاليف الحالية لانشاء الطرق في المناطق القاحلة عالية جدا ، وهذا يؤثر تأثيرا غير ملائم على أولويات تطوير الطرق في الخطط الوطنية .

١١٦ - ويمكن انجاز الانشطة الاضافية التالية باستخدام موارد اضافية : ل كم

دراسات استقصائية :

'١' للمواصفات الحالية المستخدمة في انشاء الطرق في المناطق القاحلة ؛

'٢' لتوفر مواد الانشاء المناسبة في المناطق المجاورة .

دراسات بشأن :

'١' تحديد مواد ومعدات الانشاء المناسبة واستخدامها ، ووضع معايير للتصاميم الهندسية من أجل انشاء وصيانة الطرق المنخفضة التكلفة في المناطق القاحلة ؛

'٢' التقييم والتخطيط الاقتصاديين للطرق المنخفضة التكلفة في المناطق القاحلة .

Digitized by UN Library Geneva

٣ - تخطيط البرامج والتنسيق

١١٧ - أوصت دائرة التنظيم الادارى ، بعد استعراضها تنظيم أمانة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بتعزيز وحدة تخطيط البرامج والتنسيق من ناحية مهامها المتعلقة بتخطيط البرامج وتوزيع الموارد . فقد زادت الى حد كبير أنشطة الوحدة المتعلقة بتخطيط البرامج خلال فترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ حيث أنها تعمل كجهة وصل لتخطيط البرامج وتوزيع الموارد وتقييم الأداء . وتستلزم الطبيعة المتغيرة لبرامج اللجنة تركيزا أكبر على التنسيق بين الشعب ، مما يتطلب أدوات ادارية مثل فرق العمل وجهات الوصل . وقد أصبح التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ، وبصفة خاصة المنظمات الاقليمية العربية حتميين ، وسيلقيان تركيزا أكبر خلال فترة السنتين القادمة . ولتحقيق هذا التعاون والتنسيق هناك ١٥ اتفاق أو مذكرة تفاهم اما قد تم عقدها مع المنظمات الاقليمية العربية أو يجرى النظر فيها . والوحدة تصبح باطراد جهاز الأمانة المختص بجمع الأموال ، ويجرى تدريجيا استنباط نهج استراتيجي محسّن لاجتذاب التبرعات من الحكومات الاعضاء وغيرها من المتبرعين . وقد طلب من الوحدة أيضا أن تنسق تنفيذ القرارات التي اعتمدتها اللجنة . وبالاضافة الى ذلك ، فان لها مسؤوليات كجهة وصل لتعزيز التعاون التقني والاقتصادى بين البلدان النامية ، وهو نشاط من المتوقع أن يزداد بدرجة أكبر خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ .

١١٨ - ويجب ربط تخطيط البرامج والتنسيق وتوزيع الموارد ربطا وثيقا معا لوضع وتنفيذ برنامج عمل يعكس بصدق الأولويات الاقليمية والعالمية على حد سواء . وهكذا تشمل أنشطة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في هذا المجال ما يلي :

(أ) ترجمة وتنسيق التخطيط لتنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة وغيرها من الهيئات التشريعية للأمم المتحدة . وستعد ضمن هذا الاطار دراستان متعمقتان رئيسيتان استجابة لقرارى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ٥٤ (د - ٥) المتعلق بالتنسيق الاقليمي و ٦٣ (د - ٥) المتعلق بانشاء الهيئات الفرعية . وتتطلب الدراستان اجراء مشاورات مكثفة مع المنظمات الاقليمية والدول الاعضاء ،

(ب) القيام ، بعد التشاور مع الشعب الفنية ، باستعراض واستكمال الخطة الحالية المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ، بهدف مراعاة جميع المقررات التي تترتب عليها آثار برنامجية خلال فترة السنتين الأولى تحت هذه الخطة المتوسطة الأجل ،

(ج) القيام ، بالتعاون مع الشعب الفنية ، باعداد برنامج عمل اللجنة والأولويات الخاصة بها للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ بطريقة متكاملة حتى يتسنى تقييم كل عنصر برنامجي في ضوء أهميته النسبية للأهداف التي حددتها اللجنة . وهذا يتضمن تنسيقا مكثفا داخل الأمانة ومع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ، وكذلك زيادة تنمية فرق العمل وجهات الوصل في عدد مختار من الميادين ذات الأولوية ،

Digitized by UN Library Geneva

(د) تكثيف وزيادة تنمية التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة وغيرها مع المنظمات الدولية وكذلك مع المنظمات الاقليمية العربية . ويشمل هذا ، خلال فترة ميزانية ١٩٨٠-١٩٨١ ، أعمال متابعة بشأن الأشكال العملية لتنفيذ الاتفاقات المبرمة ،

(هـ) تخصيص الموارد ومراقبة تنفيذ البرامج . وسوف تستحدث مؤشرات كمية للنواتج ونظم لقياس العمل ومعايير للأداء ، للتأكد من أن استخدام الموارد يتوافق مع تحقيق الأهداف ،

(و) أنشطة جمع الأموال التي تتضمن تحديد المتبرعين المحتملين ، ووضع المشاريع من أجل التمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية ، ضمن اطار الأولويات الخاصة باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، وكذلك الخطوات العملية اللازمة لجمع الأموال المطلوبة ،

(ز) بالاضافة الى ذلك ، ستواصل الوحدة العمل كجهة وصل للتحليل البرنامجي المشترك بين المنظمات ولتعزيز التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية على الصعيد الاقليمي . وستواصل كذلك المشاركة واعداد الوثائق اللازمة للاجتماعات المعنية بالبرنامج والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة ،

(ح) سيجرى النهوض بالتعاون والتنسيق مع ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية في مجال تخطيط البرامج بحيث يكمل عمل الادارة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بعضه بعضا نتيجة للحوار الجارى حاليا حول اعادة التنظيم واللامركزية .

١١٩- وتتمثل الموارد الحالية للوحدة من الموظفين فيما يلي :

١ مد - ١

٢ ف - ٤

١ ف - ٢

٣ من الرتبة المحلية

ويعنى أساسا أحد الموظفين اللذين على رتبة ف - ٤ بالتعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية . ولا يكفي الموظفون الثلاثة الباقون للقيام بعمل الوحدة بشكل يفي بالمراد .

هاء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - قضايا التنمية وسياساتها

١٢٠- لقد تجمعت لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خبرة كبيرة في ممارسة قيادة الفرق والمسؤولية عن التنسيق والتعاون على الصعيد الاقليمي ، على النحو المتوخى في قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، المرفق ، الجزء "رابعا" ، الفقرة ١٩ ، خاصة بوصفها

Digitized by UN Library Geneva

الداعية الى انعقاد اللجنة المشتركة بين الوكالات وفرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية المتكاملة، المنشأة في عام ١٩٧٧ ، عملا بالقرار ١٦١ (د - ٣٢) ، وفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمياه ، التي انشأت مؤخرا ، عملا بتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه واللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين . وتتعلق آلية التنسيق في الوقت الحاضر بهذين القطاعين فقط ، غير أنه يجب توسيعها ، حتى يتسنى للجنة أن تمارس قيادة الفرق بوصفها المركز الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة في المنطقة . وأشد المجالات حاجة الى الاهتمام العاجل هي المجالات المتعلقة بقضايا التنمية وسياساتها الاجتماعية .

ومن أجل متابعة وتنفيذ الاستراتيجيات الاقليمية للثمانينات ، في مجال قضايا التنمية وسياساتها ، من الضروري الحصول على تعاون ايجابي من جميع الوكالات المتخصصة وانشاء آلية أكثر تنظيما للتنسيق بين الوكالات لتأمين نهج متعدد التخصصات لتناول قضايا التنمية . وبالاضافة الى ذلك ، فانه انعكاسا لزيادة التركيز على التعاون دون الاقليمي والاقليمي والأقاليمي في الاستراتيجيات الاقليمية ، خاصة في اطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، ينبغي تعزيز البرنامج الفرعي ٣ من هذا البرنامج على وجه السرعة ، عملا بالولاية المذكورة في الفقرة ٢٤ من الجزء " رابعا " من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ . وفي مجال التنمية الاجتماعية ، على الرغم من أنه يوجد في هذه المنطقة بعض التعاون بين الوكالات بصفة غير رسمية فيما يتعلق ببرنامج التنمية الاجتماعية ، فقد حالت قلة الموظفين والموارد الأخرى دون اجراء التشاور دوري أو منتظم . ولقد اعترفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأهمية الجوانب الاجتماعية للتنمية ، كما يوحي بذلك اسمها التنظيمي ، غير انه من الضروري زيادة تعزيزها في مجال التنمية الاجتماعية ، حتى يتسنى لها القيام بدورها بوصفها المركز الرئيسي المعني بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة ، ولكفالة توجيه الاهتمام المناسب الى الجوانب الاجتماعية للاستراتيجيات الانمائية .

١٢١ - ويقضي برنامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المتعلق بقضايا التنمية وسياساتها باجراء استعراض دوري للتقدم الذي أحرزته البلدان الأعضاء نحو تحقيق الأهداف المحددة في الاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات ويوضح مشاكل انمائية معينة ، خاصة المشاكل الناجمة عن الأوضاع الاقتصادية العالمية . ويقيّم البرنامج كذلك التطورات والمشاكل التي يحتمل حدوثها على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي ويناقش السياسات والاستراتيجيات البديلة التي يمكن اتباعها . وهو يتضمن أيضا دراسات عن مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان بغير ترتيبات رسمية دون اقليمية ، وكذلك تقديم المساعدة الى المجموعات دون الاقليمية الموجودة .

١٢٢ - وقد وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مؤخرا عن طريق الدورة السادسة لفريق الخبراء المعني بالتنمية والسياسة والوحدات الحكومية الدولية الاستراتيجيات الاقليمية للثمانينات ، بوصفها المدخل المطلوب للاستراتيجية العالمية للثمانينات ، التي ستوفر الأساس لجميع البرامج القطاعية للجان خلال العقد القادم . وخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ ، ستصدر " الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، ١٩٧٩ ، وسيكون من

Digitized by UN Library Geneva

اللازم اعداد " الدراسة الاستقصائية ، ١٩٨٠ " ، و " الدراسة الاستقصائية ، ١٩٨١ " ، بتركيز أكبر على التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . وينبغي انشاء آليات كافية للتنسيق بين الوكالات على الصعيد الاقليمي ، لتأمين اتخاذ تدابير متعددة القطاعات من أجل التنمية خلال العقد القادم . وينبغي كذلك تقديم الدعم التقني للمركز الانمائي لآسيا والمحيط الهادئ الذى من المتوقع انشاؤه في كوالالمبور في منتصف عام ١٩٨٠ ؛ لتحقيق التكامل بين المعهد الانمائي لآسيا والمحيط الهادئ القائم فعلا (بانكوك) ؛ ومركز ادارة التنمية لآسيا والمحيط الهادئ (كوالالمبور) ؛ ومركز الرعاية الاجتماعية والتنمية لآسيا والمحيط الهادئ (مانيلا) ؛ والمركز المعني بالمرأة والتنمية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (بانكوك) .

٢ - التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية

١٢٣ - لقد أكد بشدة قرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ١٥٤ (د - ٣١) ، اعلان نيودلهي ، على الحاجة الى تعزيز المشاركة الايجابية من جانب أفراد الشعب ، بما فيهم النساء والشباب ، في عملية التنمية لكفالة وصول فوائد التنمية اليهم مباشرة ، وبصفة خاصة الى الفئات الأفقر والمحرومة من السكان ، بما في ذلك المزارعون الريفيون والعمال الذين لا يملكون أية أراض .

١٢٤ - وعملا بالقرار المذكور أعلاه ، وكجزء من برنامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ذى الأولوية المتعلق بالتنمية الريفية المتكاملة ، الذى من المزمع نقل وظيفة من الادارة الدولية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية اليه ، كما أشير الى ذلك في الجزء الثاني ، تحتاج ثلاثة عناصر من برنامج العمل في الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ في مجال التنمية الاجتماعية ، هي المشاركة الجماهيرية وبناء المؤسسات وادماج المرأة في عملية التنمية وتعبئة الشباب من أجل التنمية الوطنية ، الى توسيعها بدرجة كبيرة ، مع توجيه اهتمام خاص الى احتياجات المناطق الريفية ومشاكلها .

١٢٥ - ويجب تناول جميع هذه الأنشطة عن طريق نهج متعدد القطاعات مع اقامة اتصال نشط مع الوكالات القطاعية الموجودة في المنطقة .

٣ - البرمجة والتنسيق

١٢٦ - ان الموارد الموجودة المتعلقة بتنسيق البرامج وتخطيطها تكاد تكون مكرّسة كلية لبرنامج التنسيق بين الأمانات والتنسيق بين الوكالات على الصعيد الاقليمي ، مما يحول دون تحقيق التنسيق المرضي بين اللجنة ومقر الأمم المتحدة واللجان الاقليمية الأخرى وغيرها من هيئات منظومة الأمم المتحدة . وينبغي علاج هذه الحالة على وجه السرعة حتى يتسنى القيام بالممارسات العالمية المتعلقة بالبرمجة ، التي يمكن أن تقوم فيها اللجان الاقليمية بمشاركة مجدية بدرجة أكبر .

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva